الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة السادسة والستون

الجلسة العامة **٨٣**

الاثنين، ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد النصر ..... (قطر)

نظراً لغياب الرئيس، تولت الرئاسة نائبة الرئيس السيدة كامارا (ليبريا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥

البند ١١٤ من جدول الأعمال (تابع)

انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وانتخابات أخرى

(ج) انتخاب تسعة وعشرين عضوا في مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة انتخبت في جلستها العامة ٥٩، المعقودة في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، ٢٧ دولة أعضاء في مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة. ولا يزال هناك مقعدان شاغران ينبغي ملؤهما من بين دول منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

عملا بقرار الجمعية العامة ٢٩٩٧ (د-٢٧)، المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٢، ومقرر الجمعية العامة ٤٠٦/٤٣، المؤرخ ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨، تشرع الجمعية في ملء الشواغر المتبقية في مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ليحلوا محل الأعضاء الذين تنتهي فترة ولايتهم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.

وفقا للمادة ٩٢ من النظام الداخلي للجمعية العامة، تجرى جميع الانتخابات بالاقتراع السري، ولا يجوز فيها تقديم مرشحين. ومع ذلك، أود أن أذكّر بالفقرة ١٦ من المقرر ٤٠١/٣٤، التي تقرر بموجبها أن تصبح ممارسة الاستغناء عن إجراء اقتراع سري لانتخابات أعضاء الهيئات الفرعية حين يتفق عدد المرشحين مع عدد المقاعد الواجب شغلها قاعدةً، ما لم يطلب أحد الوفود صراحةً إجراء التصويت في انتخاب بعينه.

ونظراً لعدم تقديم هذا الطلب، هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر الشروع في الانتخاب على ذلك الأساس؟

تقرر ذلك.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الرجاء إعادة استعمال الورق

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): فيما يتعلق بالترشيحات، أبلغني رئيس مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ أنه بالنسبة للمقعدين المتبقيين فقد أيدت المجموعة فيجي. ولما كان عدد المرشحين الذين تدعمهم مجموعة إقليمية يساوي أو يقل عن عدد المقاعد المطلوب شغلها في تلك المنطقة، هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر انتخاب فيجي عضوا في مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة لفترة عضوية مدتها أربع سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢؟

تقرر ذلك.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): أتقدم بالتهنئة إلى فيجي على انتخابها عضوا في مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

تجري الجمعية العامة انتخابات لملء الشاغر المتبقي من بين دول آسيا والمحيط الهادئ بناءً على إشعار من الأعضاء المهتمين بالأمر من تلك المنطقة.

وبذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند الفرعي (ج) من البند ١١٤ من جدول الأعمال.

(د) انتخاب عضوين في اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): يذكر الأعضاء أنه وفقا للفقرات ٤ (أ) إلى (هـ) من قرار الجمعية العامة ١٨٠/٦٠، المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، تتألف اللجنة التنظيمية من سبعة أعضاء من مجلس الأمن، بما في ذلك الأعضاء الدائمون الخمسة؛ وسبعة أعضاء من المجلس الاقتصادي والاجتماعي يتم انتخابهم من مجموعات إقليمية؛ وخمسة أعضاء من كبار المساهمين بالأنصبة المقررة في ميزانيات الأمم المتحدة وبالتبرعات المقدمة لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها، بما في ذلك صندوق دائم لبناء السلام؛ وخمسة من كبار المساهمين بالأفراد العسكريين وأفراد الشرطة المدنية في بعثات الأمم المتحدة؛ وسبعة أعضاء إضافيين، تنتخبهم الجمعية العامة، مع إيلاء الاعتبار اللازم لتمثيل جميع المجموعات الإقليمية في التشكيل العام للجنة التنظيمية.

يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة في جلستها العامة ٧٢ من الدورة الخامسة والستين المعقودة في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، انتخبت إندونيسيا، أوروغواي، البرازيل، بنن، وتونس أعضاء في اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام لفترة ولاية مدتها سنتان تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١.

كما يذكر الأعضاء أيضاً أن الجمعية العامة انتخبت في جلستها العامة ٦٧ من الدورة الرابعة والستين، المعقودة في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، الجمهورية التشيكية وبيرو عضوين في اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام لفترة ولاية مدتها سنتان تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.

تشرع الجمعية العامة الآن في انتخاب عضوين في اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام. ويذكر الأعضاء أنه بموجب القرار ٢٦١/٦٠، قررت الجمعية أن أعضاء اللجنة التنظيمية سوف يعملون لفترة مدتها سنتان قابلة للتجديد، عند الاقتضاء. وبناء على ذلك، يجوز إعادة انتخاب الجمهورية التشيكية وبيرو.

وفي ما يتعلق بالترشيحات لشغل المقعدين الشاغرين، أود أن أبلغ الأعضاء أنه بالنسبة لمقاعد دول أوروبا الشرقية، أيدت المجموعة كرواتيا، وفيما يخص دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، أيدت المجموعة السلفادور.

ويذكر الأعضاء أن الجمعية العامة قررت، في القرار ٢٦١/٦٠، أن يطبّق على انتخاب الجمعية لأعضاء اللجنة

النظام الداخلي للجمعية العامة والممارسة المتبعة فيها فيما يتعلق بانتخاب أعضاء أجهزتها الفرعية. وتسري المادتان ٩٢ و ٩٤ فيما يتعلق بهذا الانتخاب. وبناء عليه، سوف يجرى الانتخاب بالاقتراع السري، ولن تكون هناك ترشيحات.

غير أنني أود أن أشير إلى الفقرة ١٦ من مقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤، التي تقضي بأن تصبح ممارسة الاستغناء عن إجراء اقتراع سري لانتخابات أعضاء الأجهزة الفرعية قاعدة، حين يتفق عدد المرشحين مع عدد المقاعد الواجب ملؤها، ما لم يطلب أحد الوفود صراحة إجراء التصويت في انتخاب بعينه. ونظرا لعدم تقديم مثل هذا الطلب، هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر الشروع في هذا الانتخاب على الأساس المذكور؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): نظرا لأن عدد المرشحين الذين اعتمدتهم مجموعة دول أوروبا الشرقية يتفق مع عدد المقاعد الواجب ملؤها، هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر انتخاب الجمهورية التشيكية بالتزكية عضوا في اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام تبدأ مدتها سنتان، تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أهنئ كرواتيا والسلفادور على انتخابهما عضوين في اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند الفرعي (ج) من البند ١١٤ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ١١٥ من جدول الأعمال (تابع)

تعيينات لملء الشواغر في الهيئات الفرعية وتعيينات أخرى

(ز) تعيين أعضاء في لجنة المؤتمرات

مذكرة من الأمين العام (A/66/107/Rev.1)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة أحاطت علما، في جلستها العامة الثالثة والستين المعقودة في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، بتعيين الاتحاد الروسي وفرنسا والكونغو وناميبيا أعضاء في لجنة المؤتمرات لمدة ثلاث سنوات اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. ويذكر الأعضاء أيضا أنه ما زال هناك مقعدان يتعين شغلهما من بين دول آسيا – المحيط الهادئ ومقعد من بين دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وبناء على توصية من رئيس مجموعة دول آسيا – المحيط الهادئ، عين رئيس الجمعية العامة الفلبين عضوا في لجنة المؤتمرات لمدة ثلاث سنوات اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. هل لي أن أعتبر أن الجمعية تحيط علما بهذا التعيين؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بخصوص المقاعد الشاغرة المتبقية من بين دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، أحث تلك المجموعات الإقليمية على تقديم الترشيحات في أقرب وقت ممكن.

بذلك تختتم الجمعية هذه المرحلة من نظرها في البند الفرعي (و) من البند ١١٥ من جدول الأعمال.

البند ١١٩ من جدول الأعمال

متابعة الاحتفال بالذكرى السنوية المائتين لإلغاء تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي

تقريرا الأمين العام (A/66/162 و A/66/382)

مشروع القرار (A/66/L.25)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل غيانا ليعرض مشروع القرار A/66/L.25.

السيد تالبوت (غيانا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أخاطب الجمعية العامة بالنيابة عن الدول الـ ١٤ الأعضاء في الجماعة الكاريبية وأعرض مشروع القرار A/66/L.25، المعنون ''إقامة نصب تذكاري دائم تخليدا لذكرى ضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي''، وبالنيابة عن الجماعة الكاريبية والدول الأعضاء الـ ٥٤ في المجموعة الأفريقية، وغيرها من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة المشاركة في تقديم هذا النص.

إن المبادرة التي تقدمت بها الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية والمجموعة الأفريقية لإقامة نصب تذكاري دائم لضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي تستجيب للحاجة الماسة على الصعيد الدولي لتكريم ضحايا ذلك الفصل الأكثر مأساوية في التاريخ البشري، تمشيا مع الفقرة ١٠١ من إعلان وبرنامج عمل دوربان.

ونشكر الأمين العام على التقريرين الواردين في الوثيقة A/66/162 و A/66/382 المتعلقين بحالة صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للشراكات – النصب التذكاري الدائم بخصوص النصب التذكاري الدائم وعن الأنشطة المنفّذة في أوائل هذا العام احتفالا بالذكرى السنوية لإلغاء الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي على التوالي. ونعرب أيضا عن تقديرنا للجهود التي يبذلها الأمين العام والمنظمة عموما في دعم ذلك المشروع.

سيتيح النصب التذكاري الدائم، بعد إنجازه، الفرصة للأجيال الحالية وفي المستقبل للتأمل والتفكير في أهوال نظام الرق الحقير والمهانة المرافقة له وما يسببه من معاناة إنسانية يعجز عنها الوصف. وسيكون أيضا بمثابة مصدرا للإلهام ورمزا لروح البشر التي لا تقهر وقدرتهم على الانتصار على أسوأ أشكال الاضطهاد والتعصب. ومن هذا المنطلق، تؤكد دول الجماعة الكاريبية مجددا التزاماها بإقامة النصب التذكاري الدائم في مكان بارز في مقر الأمم المتحدة يسهل وصول الوفود وموظفي الأمم المتحدة والزوار وعموم الجمهور إليه.

ومن الثابت أن ذلك النظام اللاإنساني، الذي أدي إلى الترحيل القسري لملايين الناس على مدى قرون من أفريقيا إلى منطقة البحر الكاريبي والأمريكتين، وإلى أوروبا أيضا، هو في الواقع أكبر عملية تشرد قسري لبني البشر في التاريخ، وأسهم اليوم في استمرار التخلف الاقتصادي والتفاوتات الاجتماعية والتفرقة العنصرية والتحامل.

وإذ نضع في اعتبارنا الإساءات التاريخية التي ارتكبت بحق شعوبنا، فإن دولنا الأعضاء تسترشد بضرورة بناء مجتمعات عادلة تقوم على نهج للتنمية يتمحور حول البشر وعلى سيادة القانون. ونحن نؤكد على استمرار الحاجة إلى وضع البرامج على جميع المستويات بهدف تثقيف الأجيال القادمة لفهم تاريخ الرق وعواقبه والدروس التي يجب استخلاصها، لكي لا ننسى.

وتشيد الجماعة الكاريبية باللجنة المعنية بالنصب التذكاري الدائم، تحت قيادة رئيسها، سفير جامايكا ريموند وولف، على الأعمال المنجزة حتى الآن لتنفيذ القرار بشأن إقامة النصب التذكاري الدائم. وقد لاحظنا، على سبيل المثال، إبرام المذكرة الثلاثية الأطراف وإطلاق المسابقة الدولية للتصميم في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، بوصفهما إنجازين ملموسين على طريق تنفيذ هذا المشروع الهام.

إن العمل الذي تقوم به منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) للتصدي للإرث الذي خلفه الرق

مع الإسهام في استعادة كرامة ضحايا الرق وتجارة الرقيق يتجلى بوضوح في مشروع طريق الرقيق. كما نقدر بالمثل شراكة اليونسكو مع اللجنة المعنية بالنصب التذكاري الدائم فيما يتعلق بالبحث الدولي عن تصميم للنصب التذكاري. ونحن نثق تماما بقدرة اليونسكو على أداء هذه المهمة بنجاح.

ويحافظ مشروع القرار المعروض علينا اليوم على نهج يتسم بالتركيز الشديد ويتضمن أساسا تحديثات تقنية تعبر عن التطورات التي حدثت على مدى العام. وفي الفقرة الأولى من مشروع القرار، تؤيد الجمعية العامة المبادرة الرامية إلى إقامة نصب تذكاري دائم، بعد أن كانت قد رحبت بها لخمس سنوات متعاقبة، في حين تأخذ الفقرتان التاسعة والعاشرة في الاعتبار التطورات الجديدة، بما في ذلك إبرام مذكرة التفاهم الثلاثية الأطراف وإطلاق المسابقة الدولية مؤخرا لتصميم النصب التذكاري الدائم.

وبالنيابة عن الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية، أود أن أنوه مع التقدير بالتبرعات والتعهدات التي قدمتها الدول الأعضاء فعلا إلى الصندوق الاستئماني، فيما أشجع أيضا الدول الأعضاء الأخرى والأطراف المهتمة على المشاركة في ذلك الجهد الهام. ولهذا الغرض، استُبقيت الفقرة الخامسة بصيغتها القائمة.

وعقب النجاح الذي تكلل به الاحتفال التذكاري السنوي الرابع، في آذار/نيسان الماضي، تحت شعار ”الإرث الحي لـ ٣٠ مليون قصة لم تر النور“، فإننا نتطلع أيضا إلى تعزيز التعاون مع الرئيس النصر والأمين العام والأمانة العامة، وخاصة مع إدارة شؤون الإعلام، في تخطيط وتنفيذ أنشطة تذكارية مماثلة خلال شهر آذار/مارس ٢٠١٢.

وستقر الجمعية العامة، باعتمادها لمشروع القرار الهام هذا بتوافق الآراء، بالآثار المستمرة للرق وتجارة الرقيق المروعة عبر المحيط الأطلسي على أبناء الشتات الأفريقي وعلى ذرية الأرقاء. وفي الختام، تشكر الجماعة الكاريبية المشاركين العديدين في تقديم مشروع القرار على دعمهم. ويشرفني الآن أن أدعو الجمعية العامة إلى اعتماد مشروع القرار هذا بتوافق الآراء.

السيد سيفوي (جمهورية تترانيا المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن المجموعة الأفريقية في هذه المناقشة الهامة بشأن البند ١١٩ من جدول الأعمال، المعنون ”متابعة الاحتفال بالذكرى السنوية المائتين لإلغاء تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي“. ونشكر الأمين العام على التقارير التي قدمها في إطار هذا البند.

إننا نعرب عن تقديرنا وإشادتنا بالدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية على التزامها المستمر وجهودها النبيلة لكفالة استمرارنا في التفكر في مظالم الماضي التي تركت آثارا سلبية على تاريخنا، ودراستها. ولكن الأهم من ذلك، إننا نريد أن نتذكر الجهود التي بذلت لوضع حد لتلك الحقبة المؤسفة من التاريخ. وينبغي لنا كذلك أن نحتفل بالصمود المادي والروحي المميز للمنحدرين من أصل أفريقي، الذين قاسوا وثبتوا على مدار قرون في وجه جميع صنوف الشدائد والمظالم والقهر والاستغلال والتمييز والمعاناة. إننا نملك من الشهامة ما يكفي للغفران، ولكننا نملك من الإنسانية ما يكفي لعدم النسيان.

وفي ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، أعلنت الجمعية العامة يوم ٢٥ آذار/مارس اليوم الدولي للاحتفال بالذكرى السنوية المائتين لإلغاء تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي. ومن خلال التسليم بالإرث الدائم والآثار الباقية للرق في العالم المعاصر، أقرت الدول الأعضاء بأن الرق كان في صميم مظاهر التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية الشديدة والكراهية والتعصب والعنصرية والتحامل، التي لا تزال تؤثر على المنحدرين من أصول أفريقية حتى اليوم. إن تجارة الرقيق

عبر المحيط الأطلسي، التي تمثل أكبر عملية تهجير قسري في التاريخ، أدت إلى انتزاع ملايين الأفريقيين من منازلهم وجرهم مكبلين بالأغلال إلى الأمريكيتين وبيعهم بوصفهم عبيدا. وكان من أبرز نتائجها تجريد السكان المنحدرين من أصل أفريقي من إنسانيتهم، الأمر الذي أدى إلى إرث مثير للقلق من العنصرية والتمييز العنصري في العديد من البلدان.

وفي هذا العام، احتفلت الأمم المتحدة باليوم الدولي الخامس لإحياء ذكرى ضحايا تجارة الرقيق، والذي جرى تحت شعار ”الإرث الحي لـ ٣٠ مليون قصة لم تر النور“. وفي تلك المناسبة، أقررنا بندرة الاهتمام بتجارب الأفريقيين المستعبدين، وبوجود فجوة مستمرة في الأدبيات المتعلقة بوجهات نظرهم الفردية والجماعية.

ومع أن الأدبيات الأكاديمية المعنية بتجارة الرقيق والعبودية أتاحت دراسات عميقة بشأن أبعاد المعاملة القاسية والظروف التي عاش فيها الرقيق، فإن عددا محدودا فقط من القصص السردية تناول هوياتهم ومعتقداتهم ونظم قيمهم ومعارفهم.

ومن هذا المنطلق، لا يوجد توثيق واعتراف كافيان بتنوع المهارات والمعرفة التكنولوجية التي جلبوها إلى الأمريكيتين وبمساهمتهم التي لا تقدر بثمن في بناء الدولة هناك. ونحن نعلم تماما أنهم جلبوا معهم ما هو أكثر بكثير من عضلاتهم وقدرتهم على تحمل المشقات. لقد كان استعبادهم سيئا بما فيه الكفاية؛ ومن غير المقبول أن تُطمس هوياتهم وإسهاماتهم وما أضافوه من قيم.

وفي هذا الصدد، ترى المجموعة الأفريقية أن من الضروري بذل المزيد من الجهود لتعزيز الأبحاث والتثقيف وبرامج التوعية من أجل سد تلك الفجوة. ولذلك، نقدر الأعمال التي تقوم بها اليونسكو ولجنة الممثلين الدائمين وإدارة شؤون الإعلام. ونعتقد أن أعمالهم في مجال التوعية، بما في ذلك إنشاء منح دراسية جديدة ومستمرة في هذا الميدان، ستسهم إسهاما هاما في توفير فهم أكثر استنارة وتقييم لتاريخ العبودية وإرثها من منظور الضحايا أنفسهم.

وأود أن أكرر التأكيد على موقف المجموعة الأفريقية الداعم لجهود الأمم المتحدة ودولها الأعضاء المبذولة خلال العام المنصرم بغية التوعية بشأن المسائل المتصلة بالرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي.

وإقامة نصب تذكاري دائم لضحايا الرق وتجارة الرقيق وتذكرهم يمثل عنصرا هاما في تلك الجهود. ونحن نرحب مع التقدير بالمبادرة المتخذة وبالجهود التي بذلتها الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية حتى الآن في هذا الشأن. كما نقر بأهمية وضرورة استمرار تقديم التبرعات من أجل بلوغ هدف إقامة النصب التذكاري الدائم في الوقت المناسب.

وسيذكّر النصب التذكاري العالم، الآن وإلى الأبد، بأنه لن يسمح مرة أخرى مطلقا لشعب بأن يُخضع شعبا آخر لتلك المعاملة اللاإنسانية. وسيكون نصبا تذكاريا دائميا ورمزا للأعمال البطولية للعبيد وأنصار تحرير العبيد الذين وقفوا صامدين، رغم الخطر الجسيم والشقاء الشديد، ومدافعين عما هو حق وما هو عادل. وسيكون النصب التذكاري مصدرا للتعليم أيضا وتمثالا للتعلم مدى العمر، وإعادة كتابة صحيحة للتاريخ، وصياغة للمستقبل، ومصدر إلهام دائميا للعدالة. وقد ساهمت عدة بلدان، بما فيها بلدان أفريقية، في الصندوق الاستئماني للنصب التذكاري الدائم. وإن المجموعة الأفريقية تظل ثابتة على التزامها بهذا المشروع. ونود أن نهنئ جميع البلدان التي تبرعت، وأن نحث البلدان الأخرى على أن تحذو حذوها.

في الختام، أود أن أقول إن المجموعة الأفريقية تؤيد بحزم اعتماد مشروع القرار A/66/L.25 بتوافق الآراء. ونؤمن

بأن إقامة النصب التذكاري ستعطي معنى جديدا لعبارات أختنا الموقرة، مايا أنجلو:

”من أكواخ تاريخ معفر بالعار

”سأنهض

”ومن أنقاض ماض متجذر في الآلام

”سأنهض

”محيط أسود أنا، متلاطم الأمواج واسع

”في بطن السفينة أشقى وبجراحي أقاوم الأمواج

”تاركا ورائي ظلمات الرعب والخوف

”سأنهض

”نحو صبح مشرق رائع الصفاء

”سأنهض

”وبجعبتي هدايا أسلافي

”حلم العبيد أنا ورجاؤهم

”سأنهض

”سأنهض

”سأنهض“.

السيد وولف (جامايكا) (تكلم بالانكليزية): يود وفدي أن يعلن تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل غيانا بالنيابة عن الأعضاء الأربعة عشر في الجماعة الكاريبية والبيان الذي أدلى به توا سفير تنزانيا بالنيابة عن الدول الأعضاء في المجموعة الأفريقية.

بالإضافة إلى ما ذكره المتكلمون السابقون أود أن أدلي ببضع ملاحظات بصفتي ممثلا لبلادي وأن أشاطر الجمعية أيضا سردا قصيرا بما استجد في عمل لجنة النصب التذكاري الدائم في غضون العام ٢٠١١، حيث نقترب من تنفيذ الولاية المعرفة في قرارات متعاقبة للجمعية العامة بشأن النصب التذكاري الدائم لضحايا الاسترقاق وتجارة الرقيق عبر الأطلسي وتخليد ذكراهم.

قبل خمس سنوات بدأت الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية رحلة أوصلتنا إلى النقطة التي وصلنا إليها اليوم. أي أننا، في أعقاب الاحتفال في عام ٢٠٠٧ بالذكرى السنوية المائتين لإلغاء العبودية، شرعنا في العمل من أجل كفالة إقرار يوم تذكاري دولي يحتفل به سنويا في الأمم المتحدة إحياءً لذكرى ضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، بالاقتران بمبادرة إقامة نصب تكريما لهم هنا في مقر الأمم المتحدة كرمز دائم يخلد ذكراهم. وإننا نقدر التضامن والدعم القويين من الدول الأعضاء في المجموعة الأفريقية في هذا المسعى.

ومما يسترعي الانتباه أننا نظل نتلقى السؤال لماذا نذكّر العالم بهذا الماضي المأساوي في الوقت الذي يتعين علينا أن ننظر إلى المستقبل ونعالج الأشكال المعاصرة من العبودية. ولكن، كما قال مطرب أغاني الرقي الجامايكي المشهور على نطاق العالم بوب مارلي، ”في هذا المستقبل العظيم، لا يجوز لنا أن ننسى الماضي“. إننا لا يمكننا أن ننسى علل الماضي لأنها تصوغ حقائق واقعنا الحالي وستترك أثرها على مستقبلنا. لا يمكننا أن ننسى تركات العنصرية والتمييز العنصري والنفاق والكراهية التي ما زالت متفشية اليوم في أنحاء عديدة من العالم، والتي كانت بمثابة قدر محتوم لمصير أسلافنا، الذين أجبروا على العيش والمعاناة والموت تحت نظام العبودية، الذي دام أكثر من ٤٠٠ سنة، وهذا أمر يجب أن لا يغيب عن بالنا.

وبالمثل، لا يمكننا أن ننسى أهوال النظام الخبيث الذي تمخض عن الإجلاء القسري والتصدير والتفريق الواسع

النطاق لأسلافنا، المتفرقين حاليا في ما نسميه الشتات. ويجب ألا ننسى النظام القاسي للاتجار بالبشر الذي بلور وصاغ روح المقاومة لدى أسلافنا والأجيال التي أعقبتهم ضد الإساءة والرفض والتمييز على أساس لون بشرتهم.

بعض من المظالم التاريخية الجسيمة ضد الجنس البشري عولجت ولكن غيرها، ولنتكلم بصراحة، لم تعالج أبدا. إننا نعترف بأن العبودية وتجارة الرقيق عبر الأطلسي، التي كانت إحدى أعظم الجرائم المرتكبة بحق الإنسانية، لم تعبر بعد عتبة الاعتراف بارتكابها أو التوبة عنها. ولئن كنا نسلّم بأن مآسي تاريخية كبرى أخرى كانت مروعة بنفس القدر، فإننا نعتقد أن العبودية كانت استثنائية. فالآخرون لم يُقتادوا إلى هنا بالسلاسل؛ وأبناؤهم لم يباعوا قط؛ ونساؤهم لم يخضعن للتربية كالمواشي للأغراض التجارية؛ ورجالهم لم يُمتَهنوا قط بهذه المستويات من نزع الصفة الإنسانية؛ وأسرهم لم تفرق وتمزق؛ وتاريخ عرقهم وتقاليدهم وثقافتهم لم تكن أبدا عرضة للاحتقار الجماعي مثلما حصل في ظل العبودية.

حياة الرجل الأسود، وبالتبعية حياة الناس المنحدرين من أصول أفريقية، تعتبر مثالا جوهريا على ذلك، وهذا هو المنطق وراء مواصلة إجراءاتنا في الأمم المتحدة، ووراء جهودنا المبذولة لكفالة إقامة رمز دائم في مقر الأمم المتحدة إحياء لذكرى آبائنا وأجدادنا. وكما جاء في شعار مبادرة النصب التذكاري الدائم فإننا ”نعترف بالمأساة، ونتأمل في التركة، حتى لا ننسى“.

في هذه المرحلة، اسمحوا لي بأن أعرب عن تقديرنا لتقرير الأمين العام قيد المناقشة في هذه الجلسة (A/66/162 و A/66/382). وأشير تحديدا إلى الوثيقة A/66/162 التي تتضمن تقريرا شاملا عن أنشطة عام ٢٠١١ لبرنامج التوعية التثقيفية بشأن الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، التي نظمتها إدارة شؤون الإعلام في الأمم المتحدة. ونلاحظ أن عددا من البلدان، بما فيها جامايكا، قد اتخذت خطوات لتنفيذ القرارات السنوية المعنية بالعبودية وتجارة الرقيق عبر الأطلسي. وهذا، في حالة جامايكا، يتصل بإدراج التاريخ والدروس المستفادة حول نظام العبودية في المناهج الدراسية، فضلا عن أنشطة إحياء الذكرى. ويحدونا وطيد الأمل بأن الأنشطة التي نفذتها الدول الأعضاء ستنشر في التقارير المستقبلية.

وفيما يتصل بالأنشطة التذكارية، نشجع إدارة شؤون الإعلام على كفالة أن تكون أنشطة الاحتفالات التذكارية السنوية مناسبة وأن تشكل تكريما لائقا لذكرى ضحايا العبودية، اعترافا بأهداف المناسبة التذكارية. ونأمل أن يتواصل، بفضل خبرة إدارة شؤون الإعلام، نشر مزيد من الوعي الدولي عن طريق الحملات الإعلامية واستخدام آليات نشر المعلومات الأخرى.

ومن دواعي غبطتي أن أبلّغ بأن البلدان التالية قدمت، في غضون هذا العام، مساهمات إلى الصندوق الاستئماني، وأرجو أن لا أكون قد نسيت أي بلد: أذربيجان، الإمارات العربية المتحدة، باكستان، بلجيكا، سلوفينيا، عمان، غيانا، فنلندا، كوستاريكا. وبالإضافة إلى ذلك، وبعد نشر الوثيقة A/66/162، قدمت حكومتا إسرائيل وترينيداد وتوباغو مساهمات. وعموما تم التبرع في عام ٢٠١١ بما مجموعه ١٤٣ ٠٦٣,١٠ دولارا، ليصل مجموع المبالغ المتبرع بها إلى ١ ٠٢٤ ٣٢٥,٤٠ دولارا. وفي ذلك الصدد أشكر مكتب الأمم المتحدة للشراكات على التقرير الذي قدمه عن حالة المساهمات الطوعية في الوثيقة A/66/162 وعلى مواصلته تقديم الإرشاد الاستراتيجي والدعم للجنة إقامة النصب التذكاري الدائم.

وأود أيضا أن أعرب عن تقديرنا العميق للسخاء الكبير لجميع حكومات البلدان التي سبق أن تبرعت للصندوق الاستئماني للنصب التذكاري الدائم. ونحن شاكرون لإظهار التضامن في الاعتراف بإرث تلك الحقبة المظلمة من التاريخ. ونتصور أن تحذو بلدان أخرى حذوها بتقديم تبرعات إلى الصندوق الاستئماني لإقامة نصب تذكاري دائم، بغية تمكيننا من الوصول إلى هدفنا البالغ ٤,٥ مليون دولار من أجل التنفيذ.

أود أن أضيف أن هذا الصباح بالتحديد، عندما كنت أشعر بالخشية تجاه مستوى التبرعات للصندوق، جاءني سفير من زملائي السفراء الأعزاء، سوف لن أسميه هنا، للتأكيد على أن بلده سيتبرع زيادة على ما تبرعه بالفعل. وهذا مثال نبيل، وأشكر الوفد كثيرا.

وأغتنم الفرصة الآن، بوصفي رئيسا للجنة، لأقدم استكمالا موجزاً عن أنشطة لجنة النصب التذكاري الدائم في عام ٢٠١١. لقد بدأنا العام بإطلاق موقع على شبكة الإنترنت مخصص لمبادرة النصب التذكاري الدائم، عنوانه www.unslaverymemorial.org. بعد ذلك أوجدنا صفحة على فيسبوك تحت عنوان ”النصب التذكاري في الأمم المتحدة عن الرق“ تمشيا مع تزايد رواج وسائط الإعلام الاجتماعية.

وفي أعقاب مغادرة السيد راسل سيمونز، قمنا بتعيين سفيرة النوايا الحسنة الجديدة وهي مغنية الإيقاع والبلوز، الآنسة ميلبا مور، التي ستتمثل مهمتها في المساعدة على زيادة الوعي الدولي، والمساعدة في مجال التوعية من خلال وسائط الإعلام وتعبئة الموارد. واختتمت اللجنة أيضا المشاورات التي أفضت إلى توقيع مذكرة تفاهم ثلاثية سمحت لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) بأن تتولى المرحلة الأولى من مسابقة التصميم الدولية التي انطلقت في ٣٠ أيلول/سبتمبر.

والآن بما أن هناك سعيا عالميا لوضع التصميم المناسب للنصب التذكاري، نتوقع مشاركة واسعة من الفنانين، والنحاتين، والمهندسين المعماريين، ومصممي الرسومات وغيرهم من خبراء وسائط الإعلام المرئية من جميع أنحاء العالم. ونشعر بالتشجيع تجاه عدد الاستفسارات التي وردت حتى الآن، ولا شك في أننا سنقدم تقريرا عن نتائج المنافسة في الوقت المناسب.

ولقد ركزت اللجنة طوال العام، بين أمور أخرى، على حملتها لجمع التبرعات. وإزاء ذلك، وبموافقة الجهات المانحة للصندوق الاستئماني، وافقت اللجنة على تعيين أحد محترفي جمع التبرعات لكفالة الحصول على التبرعات من الخيّرين والهيئات الاعتبارية. وقد تلقينا بعض ردود الفعل المشجعة منه بخصوص الحملة، وسوف نسعى إلى مضاعفة الجهود لجمع التبرعات الخاصة، ولا سيما خلال عام ٢٠١٢.

وتجدر الإشارة إلى أنه في الفقرة ١ من مشروع القرار الذي سيُعتمد اليوم (A/66/L.25)، وافقت الجمعية العامة على

> ”إقامة نصب تذكاري دائم يوضع في مكان بادٍ للعيان في مقر الأمم المتحدة ويسهل وصول الوفود وموظفي الأمم المتحدة والزوار إليه، إقرارا بالمأساة واعتبارا للإرث الذي خلفه الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي“.

ووفقا لهذه الولاية من الجمعية العامة، يجب أن نكفل إقامة النصب التذكاري الدائم في مكان بارز نرى أنه ينبغي أن يكون في ساحة الزوار لأنها الموقع الأكثر مثالية لتلبية المعايير المذكورة والولاية التي منحتنا إياها الجمعية العامة.

وقبل أن أختتم كلامي، أود أن أشكر أعضاء اللجنة – البرازيل، والبرتغال، والسنغال، وسورينام، وغانا، وقطر، والمملكة المتحدة، وهولندا، والاتحاد الأفريقي – وخاصة مكتب الأمم المتحدة للشراكات، على دعمهم القيّم والمشورة والمساعدة التقنيتين من أجل تنفيذ مبادرة النصب التذكاري الدائم. وتواصل اللجنة أيضا الترحيب بالمدخلات من رؤساء الجماعة الكاريبية وسفراء المجموعة الأفريقية.

وفي الختام، تلتزم جامايكا بالتعاون مع إدارة شؤون الإعلام، وشركائنا من أفريقيا، والجماعة الكاريبية وسائر أصحاب المصلحة المعنيين لجعل النصب التذكاري الدائم حقيقة واقعة. وبطبيعة الحال، يسر جامايكا مواصلة العمل على هذا المشروع القيّم بتأييد كامل من الجماعة الكاريبية، وبالتأكيد، من جميع الدول الأعضاء.

السيد ليون غونزاليس (كوبا) (تكلم بالإسبانية): نحن الكوبيين فخورون بجذورنا الأفريقية. إن هوية الأمة الكوبية تنتمي إلى عدة ثقافات ناجمة عن وصول العديد من المجموعات العرقية إلى المجتمع الاستعماري وقتئذٍ، ما يجعلنا خليطا من الأسبان والأفارقة. وفي كوبا، كما عمليا في كل من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الندوب التي خلفتها تجارة الرقيق واضحة جداً. فقد جيء بحوالي ١ ٣٠٠ ٠٠٠ أفريقي إلى جزيرتنا كجزء من تلك التجارة الوحشية، معظمهم من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

إن ثروتنا الثقافية وتفردنا هما أيضا تعبير عن التراث الثقافي للشعوب الأفريقية التي أثرتنا بما تحلت به من حكمة، وتقاليد، ولغات، ومعتقدات دينية، وموسيقى، ومزاج، وروح التمرد. وشجاعة وبسالة العبيد الذين تمردوا ضد الاستغلال عملتا على تغذية روح التحرر ومشاعر الاستقلال للشعب الكوبي.

وما دام النظام السياسي والاقتصادي الحالي غير العادل وغير المستدام قائما – حيث يستهلك القليلون كل شيء تقريبا – وما دامت غالبية سكان الكوكب مستبعدين من جني فوائد ما يسمى بالعولمة الليبرالية الجديدة، فإن أفريقيا ستظل مهمشة ولن يكون لإرثها الاستعماري نهاية. ويجب على الدول المستعمرة السابقة أن تسدد ديونها التاريخية لأولئك الذين عانوا على مدى قرون بسبب الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي. فليس بإمكانها أن تغسل أيديها من ماضيها ومسؤولياتها.

وأفريقيا اليوم مضطرة إلى إنفاق الكثير جداً على خدمة ديونها بدلا من الإنفاق على التعليم والصحة معا. وإذا واصلنا السير على الطريق الحالي، فستظل أفريقيا تمول تبذير البلدان الغنية التي سوف تقدم وعودا جديدة للمساعدة الإنمائية الرسمية، وتعجز عن الوفاء بمعظمها، وتواصل تحصيل خدمة الديون التي تفوق المساعدة الموعود بها بمئات المرات.

وتدعم كوبا مشروع القرار وتشارك في تقديمه، وهو الذي تعرضه البلدان الأعضاء في الجماعة الكاريبية والبلدان الأفريقية على الجمعية كل سنة في إطار البند ١١٩ من جدول الأعمال. وفي عام ٢٠٠٩، أنشئ في كوبا أول متحف لطريق الرقيق في الأمريكتين. وقد تم إنشاؤه كأداة تثقيفية حية تحت تصرف المجتمع بأسره. واستضاف المتحف معارض فنية عديدة حول موضوع تجارة الرقيق عبر الأطلسي، وبالتالي شارك في برنامج التوعية التثقيفية بشأن هذا الموضوع.

وتنوّه كوبا بأهمية الأنشطة السنوية للمنظمة في إطار الأمم المتحدة، وتنتظر بلهفة نتائج المسابقة الدولية لتصميم بناء تذكاري دائم في المقر يكون مخصصا لضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي. هذا أقل ما يمكن أن تفعله الأمم المتحدة لإحياء ذكرى طريق الرقيق.

السيد كوينلان (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): إنه لشرف خاص أن أتكلم اليوم بعد عرض مشروع القرار المتعلق بالنصب التذكاري الدائم إقرارا بتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي (A/66/L.25). وإنه لشرف كبير لأستراليا أن تشارك مرة أخرى في تقديم مشروع القرار.

لقد كانت تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، كما نعلم، أكبر ترحيل قسري لشعب في التاريخ. فقد استُعبد عشرات ملايين الأفارقة، وسُلخوا من أسرهم ومجتمعاتهم المحلية. توفي الملايين أثناء نقلهم، وكذلك توفي آخرون لا حصر لهم بينما كانوا يقاومون النخاسين. ذلك هو الوجه المؤسسي الذي دام أكثر من أربعة قرون، لأسوأ أنواع العنصرية والازدراء الذي يكاد يصعب تصوره في حياة البشر.

وينبغي أن تعترف بالجانب المظلم من تاريخنا وتسليط الضوء عليه. سيخلد النصب التذكاري الدائم جميع الذين لقوا حتفهم وعانوا من جراء تجارة الرقيق. وسوف يكون أيضا رمزا مادياً لالتزامنا المشترك بأن نتذكر هذا الفصل المظلم من تاريخنا، وأن نعترف بأننا لم نكسب بعد حقا الحرب ضد هذه الأعمال الوحشية. فتهديد العنصرية لا يزال قائماً والاتجار بالبشر موجود اليوم – وربما يبلغ عدد الأشخاص المستعبدين ٢٦ مليون شخص أو أكثر. ويمكن أن يؤثر على جميع مجتمعاتنا.

من الضروري توعية الأجيال الحالية والمقبلة بتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي وتداعياتها المستمرة. ويشدد مشروع القرار على هذه الحاجة، ونحن نثني على البلدان التي بادرت للقيام بذلك. ويحاول بلدي التركيز على العواقب المترتبة عن العنصرية والتحامل في مناهجنا الدراسية. سيكون ذلك جزءا هاما من استراتيجية وطنية جديدة في أستراليا لمكافحة العنصرية يجري وضعها حاليا.

وأود أن أشيد بالجهود التي تبذلها الجماعة الكاريبية، والمجموعة الأفريقية – ممثلتين في لجنة النصب التذكاري الدائم بقيادة الممثل الدائم لجامايكا، السفير ريموند وولف – من أجل مواصلة دفع مبادرة النصب التذكاري الدائم إلى الأمام. ويضيف إطلاق مسابقة التصميم زخما حقيقيا لهذا المشروع، ونرحب بمشاركة اليونسكو في ذلك.

إن ضرورة التذكر والاعتراف العلني بأخطاء الماضي من العناصر الجوهرية والأساسية للتقدم البشري. تمس هذه الحاجة جميع المجتمعات، وتجب تلبيتها. لقد شهد تاريخ بلدي نفسه إساءة معاملة الأستراليين الأوائل، والسكان الأصليين الأستراليين، لفترة طويلة جدا. لقد شكل الاعتذار الوطني التاريخي للشعوب الأسترالية الأصلية – الذي قدمه رئيس وزراء أستراليا وأقره برلماننا في أوائل عام ٢٠٠٨ – اعترافاً مثيراً على نحو مقصود بالكثير من المظالم التي عاناها مجتمعنا نفسه.

لقد قلت هنا قبل ذلك إن ذلك لم يكن مجرد خطوة رمزية اتخذتها الدولة، بل أيضا أمر شخصي عميق بالنسبة للأستراليين الأصليين أنفسهم، بالطبع، ولكن أيضا للسكان الآخرين غير الأصليين، الذين شعر الكثيرون منهم بارتياح عاطفي عميق من خلال الاعتراف العلني لأول مرة بأن تاريخنا نفسه قد تسبب في مظالم من هذا القبيل.

وتأكيداً لدعمنا للنصب التذكاري الدائم، يسرني أن أعلن اليوم عن مساهمة مالية إضافية قدرها ٥٠ ٠٠٠ دولار، وبذلك تصبح مساهمة أستراليا حتى الآن ١٥٠ ألف دولار.

إننا نتطلع إلى اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء في الجمعية العامة.

السيدة فيوتي (البرازيل) (تكلمت بالإنكليزية): لقد كانت البرازيل من أوائل المؤيدين لمبادرة إقامة نصب تذكاري دائم، في مكان بارز بمقر الأمم المتحدة، لإحياء

ذكرى ضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي. في هذا الصدد، نكرر تقديرنا للدور الرائد الذي اضطلعت به الجماعة الكاريبية والمجموعة الأفريقية في النهوض بهذا المشروع المهم. ونحن نقدر كثيرا الجهود المتميزة التي بذلها السفير ريموند وولف، الممثل الدائم لجامايكا، الذي عمل بلا كلل لكي يرى هذا المشروع النور.

يسرنا أن نشارك مرة أخرى في تقديم مشروع القرار المعنون ”النصب التذكاري الدائم لذكرى ضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي“. ونأمل من خلال اعتماد مشروع قرار اليوم A/66/L.25 بتوافق الآراء أن تثبت الجمعية العامة التزامها بتكريم ضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي بالطريقة الملائمة، وأن تلفت الانتباه إلى الأخطار التي تشكلها جميع أشكال العنصرية والتمييز العنصري.

ترحب البرازيل أيضا بإبرام مذكرة التفاهم بين منظمة اليونسكو ومكتب الأمم المتحدة للشراكات ولجنة النصب التذكاري الدائم، فضلا عن ما تم مؤخراً من إطلاق المسابقة الدولية بشأن اختيار تصميم النصب التذكاري الدائم في المستقبل.

في أول زيارة للرئيسة ديلما روسيف إلى القارة الأفريقية قبل شهرين، أشارت إلى الروابط العميقة التي وحدت جانبي المحيط الأطلسي على مدى القرون الماضية. وشأنها شأن سلفها، أشادت الرئيسة روسيف أيضا بالمساهمات القيمة التاريخية والحالية التي قدمها المنحدرون من أصل أفريقي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية للمجتمع البرازيلي. وكما كشف التعداد السكاني الوطني الذي أجري في العام الماضي، فإن أكثر من نصف سكان البرازيل يعتبرون أنفسهم أنهم ينحدرون من أصول أفريقية.

تفخر البرازيل فخراً عظيماً بذلك الإرث، الذي ميز مجتمعنا وثقافتنا بطرق عديدة ومختلفة من الاقتصاد إلى الدين، ومن اللغة إلى الطبخ. إنه جزء أساسي من تكويننا التاريخي وهويتنا الوطنية. وقد ترجم الاعتراف بأهمية التراث الأفريقي في وجودنا كدولة في عدد من المبادرات الدبلوماسية الملموسة. فمنذ عام ٢٠٠٣، على سبيل المثال، فتحت حكومة البرازيل ١٩ سفارة جديدة في أفريقيا، في حين أقامت ١٧ دولة افريقية بعثات دبلوماسية جديدة في برازيليا. وتضاعف أربع مرات النشاط التجاري أيضا، مما يجعل أفريقيا اليوم رابع أكبر شركائنا التجاريين.

لقد ساهم تراثنا الأفريقي المشترك أيضا في تعزيز العلاقات الطويلة الأمد مع إخواننا وأخواتنا في منطقة الكاريبي. في عام ٢٠١٠، عقد للمرة الأولى مؤتمر قمة بين البرازيل والجماعة الكاريبية. في تلك المناسبة الهامة، قرر ممثلون رفيعو المستوى، فيما قرروا، تشجيع الدراسات عن الرق وأثره في تشكيل ثقافاتنا، وذلك لتعيين القيمة الحقّة لإسهام السكان المنحدرين من أصل أفريقي في تاريخنا المشترك.

لقد كانت النتيجة نشر كتاب بعنوان ”التراث الأفريقي في البرازيل ومنطقة البحر الكاريبي“. يضم الكتاب مقالات كتبها علماء من البرازيل ومن كل بلد عضو في الجماعة. وكان الهدف تحليل السمات المشتركة في المجتمع البرازيلي ومجتمعات منطقة البحر الكاريبي، وكذلك تعميق التفاهم والروابط بين بلداننا.

ومن الإشارات الواضحة للأهمية التي توليها البرازيل لمنطقة البحر الكاريبي فتح بعثات دبلوماسية جديدة دائمة في جميع البلدان الأعضاء في الجماعة الكاريبية. ومثلما هو الحال مع أفريقيا، تكثفت العلاقات التجارية بشكل ملحوظ، محققة زيادة بلغت عشرة أضعاف منذ عام ٢٠٠٥. وجنبا إلى

جنب مع شركاء مهمين آخرين من داخل المنطقة وخارجها، تشارك البرازيل مشاركة عميقة في تحقيق الاستقرار والتنمية في هايتي، حيث نتولى قيادة العنصر العسكري في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي منذ عام ٢٠٠٤.

كما أشارت الرئيسة روسيف مؤخراً، فعلى الرغم من أن البرازيل ألغت العبودية رسميا قبل ١٢٣ سنة، فإن آثارها المستمرة لا تزال محسوسة في كثير من جوانب حياتنا الاجتماعية. فالأشخاص المنحدرون من أصل أفريقي لا يزالون يواجهون، على نحو غير متناسب، تحديات تتعلق بالفقر المدقع والبطالة والعنف والحصول على التعليم الجيد والرعاية الصحية. وفي سياق المبادرات الرامية إلى تصحيح ذلك الوضع، قررت البرازيل أن تعقد، بالتعاون مع الأمانة العامة الأيبيرية الأمريكية وبدعم من الأمم المتحدة، اجتماعا رفيع المستوى للاحتفال بالسنة الدولية للسكان المنحدرين من أصل أفريقي.

جرى الحدث الشهر الماضي في مدينة باهيا بالسلفادور، وهي مدينة رمزية نظراً لتراثها الأفريقي المهم. في تلك المناسبة، كان من دواعي سرورنا أن نرحب بعدة ممثلين حكوميين رفيعي المستوى من كلا جانبي المحيط الأطلسي، فضلا عن منظمات المجتمع المدني. وكان من النتائج الرئيسية التي تمخض عنها الاجتماع اعتماد وثيقة ذات منحى عملي، هي ”إعلان سلفادور“ الذي التزم المشاركون فيه بعدد من المبادرات.

المبادرة الأولى كانت إنشاء مرصد للبيانات الإحصائية عن السكان المنحدرين من أصل أفريقي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استنادا إلى البيانات المقدمة من الدول نفسها، وذلك بهدف مساعدة الجهود الوطنية الرامية إلى تصميم وتنفيذ سياسات عامة موجهة نحو تعزيز حقوق السكان المنحدرين من أصل أفريقي. كما عقدت الدول العزم أيضا على إنشاء صندوق للسكان المنحدرين من أصل أفريقي، تتولى إدارته الأمانة العامة الأيبيرية الأمريكية، ويقوم على أساس التبرعات، بهدف تمويل مشاريع للحفاظ على الممارسات والتقاليد الأفريقية والذاكرة في المهجر. وأخيرا وليس آخرا، وافقت الدول على إطلاق ”عقد الأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي“، بهدف تشجيع الشراكات بين بلدان الجنوب والشراكات الثلاثية المكرسة لتحقيق الإدماج الكامل للسكان المنحدرين من أصل أفريقي في مجتمعاتنا.

إن الاهتمام الذي ولّده اجتماع السلفادور يشهد على الاهتمام المتجدد بالشتات الأفريقي في جميع أنحاء العالم، وبالنهضة الاقتصادية والسياسية في القارة الأفريقية، التي تلتزم بها البرازيل التزاما تاما، ليس فقط داخل المنظمة، بل أيضا على الصعيد الثنائي ومن خلال المنتديات الأقاليمية.

إني إذ أعود إلى المشروع الذي يجمعنا هنا اليوم، تعتقد البرازيل اعتقادا راسخا أنه لا يمكن للمجتمع الدولي مكافحة آفة استمرار العنصرية والتمييز العنصري إلا بتهيئة مناخ حقيقي يسوده التسامح والتفاهم المتبادل. وما أن يتم إنجاز النصب التذكاري الدائم، ووضعه في مكانه البارز عند مدخل الزوار في مقر الأمم المتحدة، سوف يخدم ذلك الهدف وينبه الأجيال المقبلة إلى ضرورة منع تكرار وقوع هذه الجرائم منعا باتا.

السيد ميك (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): لقد أحيت الولايات المتحدة الذكرى السنوية المائتين لإلغاء تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي إجلالا وتقديرا لأرواح الملايين الذين جُردوا من حقوقهم وكرامتهم الإنسانية خلال فترة استعبادهم وكفاحهم من أجل الحرية.

وتشمل إشادتنا الجهد المتواصل المتمثل في سرد الروايات المؤلمة لمن عانوا، وتخليد ذكرى الذين كافحوا من

أجل إلغاء ذلك الاتجار البغيض. نؤيد أيضا الجهود الرامية إلى إنهاء الأشكال الحديثة من الاستعباد. يجب علينا ألا ننسى أبدا النطاق الكامل للمعاناة الإنسانية التي انطوت عليها تلك التجارة. وعلينا أن نظل يقظين في جهودنا لصد أية محاولة ترمي إلى حرمان الناس من حريتهم وكرامتهم الإنسانية.

لا تزال الولايات المتحدة ملتزمة بدعم الاتصال الجماهيري والجهود التثقيفية بشأن تاريخ تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي. إن هذه التجارة المخزية، والنضال من أجل الحرية يمثلان جزءا من تاريخنا في نصف الكرة الغربي. ومن واجبنا زيادة الوعي العام بتجارة الرقيق ونتائجها في الوقت الذي نعمل فيه من أجل القضاء على التمييز العنصري وتقليص الإجحاف أينما وجد. ولا نزال ماضين في إيصال الأصوات الأمريكية إلى الحوار العالمي بشأن تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي وحكاياتها المؤلمة.

تؤيد الولايات المتحدة برنامج اليونسكو للثقافة عن تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي المعنون: ”كسر جدار الصمت“. وكجزء من هذا الجهد، تشارك الحكومات ومنظمات المجتمع المدني في البرامج التي تزيد الوعي بتاريخ تجارة الرقيق وتبرز أيضا المساهمات القيمة التي قدمها الأشخاص المنحدرون من أصل أفريقي في مجالات اختصاصهم. ونؤيد أيضا إعلان عام ٢٠١١ سنة دولية للمنحدرين من أصل أفريقي في الأمم المتحدة وفي منظمة الدول الأمريكية. وقد أشادت وزيرة الخارجية كلينتون بالمبادرة باعتبارها فرصة للناس في جميع أنحاء العالم للاحتفال بتنوع مجتمعاتنا والاعتراف بالمساهمات التي يقدمها يوميا مواطنونا المنحدرون من أصل أفريقي لبناء النسيج الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لمجتمعاتنا.

تحتفل الولايات المتحدة الأمريكية في شباط/فبراير من كل عام بشهر التاريخ الأفريقي – الأمريكي تقديرا للقادة الأفارقة الأمريكيين الذين أثروا أمتنا قولا وفعلا بالإصلاحات الرائدة وحضوا إلى اعتناق المبادئ التأسيسية التي نقدرها أيما تقدير، ألا وهي الحرية والعدالة والمساواة. ركزنا هذا العام على التوعية بقصص الأفارقة الأمريكيين الشجعان الذين حاربوا من أجل الحرية خلال الحرب الأهلية. ولكي لا ننسى، فما من موضوع أنسب من ذلك لاختياره للمشاركة في مسابقة تصميم النصب التذكاري الدائم للولايات المتحدة في ذكرى ضحايا تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، ألا وهو موضوع ”إقرارا بالمأساة وتقديرا للإرث الذي خلفته، حتى لا ننسى“.

سيكون النصب التذكاري الدائم تذكيرا بمأساة تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، وضرورة مكافحة استمرار أشكال التعصب والإجحاف التي تؤثر اليوم على ذرية الضحايا. وسيمثل النصب التذكاري أيضا إشادة بشجاعة وتصميم جميع الذين قاتلوا من أجل الحرية والعدالة. إن اختيار مقر الأمم المتحدة، موقعا للنصب التذكاري الدائم، إنما يرمز إلى المبادئ المكرسة في ميثاق هيئة الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومفادها أن جميع البشر يستحقون الكرامة وحماية حقوقهم الإنسانية غير القابلة للتصرف.

انطلاقا من تلك الروح، تتطلع الولايات المتحدة إلى توسيع نطاق جهودها من أجل تعميق الشراكات لإحياء ذكرى ضحايا العبودية ومكافحة ما تبقى من آثار أشكالها الحديثة. ويشرف الولايات المتحدة أن تكون من بين مقدمي مشروع قرار اليوم A/66/L.25.

السيد واكسمان (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): لقد كتب ايلي ويزل الفائز بجائزة نوبل ذات مرة: ”إن كان شيئا يمكن أن ينقذ البشرية فهو الذاكرة ... إن الأمل بلا ذاكرة مثل الذاكرة بلا أمل“.

اليوم، نحن نؤكد من جديد الأهمية الحيوية للذاكرة. إن مشروع القرار هذا (A/66/L.25) يحيي ذكرى ضحايا تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي. ويذكر بإرث ٣٠ مليون قصة، وأغلب تلك القصص لم تتم روايتها بعد. إن الذين أُرغموا على العبودية عانوا أشد ضروب الظلم من تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي. ومع ذلك، نجد الأمل في حكايات الذين عانوا من الاضطهاد والقسوة، وهي حكايات لا يمكن تصورها. ونرى الكثيرين جدا قد تحلوا بقوة الروح البشرية حتى في أعتم الأماكن. يعرف الشعب اليهودي جيدا متعة الحرية وآلام الاضطهاد. وبوصفنا شعبا حرا، فقد عملنا على بناء وإعادة بناء وطننا القومي في إسرائيل. ونسعى اليوم جاهدين للنهوض بمبادئ الحرية والتسامح والتفاهم التي عملت على استدامة الشعب اليهودي منذ آلاف السنين.

إننا نتعاون اليوم مع دول العالم في إرساء الأساس لنصب تذكاري دائم في الأمم المتحدة تكريما لضحايا تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي. وتفخر إسرائيل لكونها ساهمت مؤخرا بمبلغ ٢٠ ٠٠٠ دولار لدعم بناء هذا النصب التذكاري، واشتركت في تقديم مشروع القرار الهام اليوم.

إن الحاجة واضحة إلى هذا النصب التذكاري. فهو سيكمل عمل برنامج التوعية الحالي في الأمم المتحدة. وسيذكر بشكل دائم جميع الممثلين والزوار في مقر الأمم المتحدة بالتاريخ والعبر المستقاة من تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي. إن الأهمية الحيوية لهذا الجهد تتجلى بوضوح. فجميع الناس يولدون أحرارا ومتساوين في الكرامة والحقوق. وحتى الآن، وفي الوقت الذي نجتمع فيه هنا اليوم، لا يزال العديد من الناس في أنحاء العالم غير أحرار. فالملايين منهم مستعبدون. ويُلَقن العديد من الأطفال الكراهية. وما زالت شرور العنصرية والتحيز تؤدي إلى الحرب والعنف.

لا يمكننا أن نضمن تحويل مآسي الماضي إلى عبر واضحة للمستقبل إلا من خلال التعليم، والتذكر واليقظة المستمرة. ويتعين على الأمم المتحدة أن تعالج هذه القضية بعزم جريء وثابت. وتنضم إسرائيل إلى المجتمع الدولي في المضي قدما بهذا العمل. ويجب علينا معا أن نقدم وعدا لأطفالنا بأن الحرية يجب أن تكون عالمية، وبأن الكرامة متأصلة في كل إنسان، وبأننا لا يمكن أبدا أن نقف مكتوفي الأيدي عندما يُستعبد الآخرون.

السيد ميز (لكسمبرغ) (تكلم بالفرنسية): أود أولا، بالنيابة عن لكسمبرغ، أن أشكر وفد جامايكا على مبادرتها بشأن إدراج متابعة إحياء الذكرى السنوية المائتين لإلغاء تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي في جدول أعمال الجمعية العامة، وأن أشكر وفد غيانا على تقديم مشروع القرار اليوم للسنة الخامسة على التوالي، بشأن إقامة نصب تذكاري دائم تخليدا لذكرى ضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي. إننا نشيد بجميع الدول الأعضاء في المجموعة الأفريقية على دورها الرئيسي في تعزيز هذه المبادرة.

وما من شك أن تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي تمثل أحد أحلك الفصول في تاريخ البشرية. فقد عانى الملايين من الناس من مصير لا يمكن تصوره. وبعد اختطافهم وبيعهم كان عليهم عبور المحيط في ظل أشد الظروف بؤسا – هلك الكثيرون منهم خلال الرحلة – ليعيشوا بعد ذلك حياة تميزت بالأشغال الشاقة والأسى الذي لا يوصف، وليموتوا أخيرا مجهولي الهوية ومحاطين باللامبالاة. وما جعل الحياة أكثر يسرا وكان دعامة رئيسية لاقتصادات مجتمعات الرقيق حرم الرقيق حتى من الحد الأدنى للكرامة الإنسانية. ولا ينبغي إغفال ذلك الفصل المظلم من تاريخنا.

وتؤيد لكسمبرغ تماما، من وجهة نظر سياسية وأخلاقية، الفكرة القائلة بوجوب إحياء ذكرى تلك المأساة

الإنسانية، التي استمرت على مدى بضعة قرون، على النحو الواجب. ويجب أن تبقى في ضميرنا الجماعي، ويتعين على جيلنا والأجيال القادمة أن تستخلص الدروس الصحيحة، لكي لا تتكرر أبدا.

ولهذا السبب، قررت لكسمبرغ الاشتراك في تقديم مشروع القرار A/66/L.25. ونحن نرحب بالتوافق في الآراء الذي يحظى به هذا النص. ولهذا السبب أيضا تتبرع لكسمبرغ بانتظام على مدى عدة سنوات للصندوق الاستئماني لكفالة تمويل إقامة النصب التذكاري الدائم ولإحياء ذكرى ضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي. وللسبب ذاته، قررت سلطات بلدي تقديم تمويل إضافي بحلول نهاية هذا العام. ونحن نشجع جميع الدول الأعضاء على إظهار دعمها الملموس لإقامة النصب التذكاري الدائم.

لقد اتخذت قرارات هامة هذا العام فيما يتعلق بإقامة النصب التذكاري. إننا نرحب بقيام منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة مؤخرا بإطلاق المسابقة الدولية لتصميم النصب التذكاري الدائم، مما سيقدم مساعدة إضافية للجنة المشرفة على إقامة النصب التذكاري الدائم في تحديد المرشحين المؤهلين، من أجل اختيار التصميم الفائز.

وبالإضافة إلى النصب التذكاري الذي سيكون بمثابة تذكرة دائمة بتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي هنا في نيويورك، من الضروري أن تستمر دراسة تلك الفترة من تاريخنا بتعمق وأن يتم توفير التمويل الكافي للباحثين الذين يمكنهم أن يساعدونا على تسليط الأضواء الكاشفة لتعلم الدروس التي يجب استخلاصها من تلك الحقبة. ومما يجعل ذلك ضروريا للغاية، للأسف، أن الاتجار بالأفراد ما زال مستمرا بشتى الأشكال حتى اليوم.

السيد مانجيف سينغ بوري (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بياني بالإعراب عن الشكر للأمين العام على تقريريه المقدمين في إطار بند جدول الأعمال ”متابعة إحياء الذكرى السنوية المائتين على إلغاء تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي“ (A/66/162 و A/66/382).

وتمثل تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي واحدا من أحلك فصول تاريخ البشرية. ولا يمكن لعمل الأمم المتحدة أن يكون كاملا أبدا حتى ندين تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي إدانة قاطعة وبدون تحفظ. ويتحتم أيضاً أن يلتزم المجتمع الدولي بألاّ تُرتكب هذه الجرائم أبداً بعد الآن.

وللتثقيف دور أساسي في نشر الوعي بتاريخ وأسباب وعواقب الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي لدى الأجيال الحالية والقادمة.

وقد دعمت الهند مختلف الأنشطة والبرامج التي اضطلعت بها إدارة شؤون الإعلام للاحتفال باليوم الدولي لإحياء الذكرى في كل آذار/مارس من كل عام. كما أننا ندعم الدعوات لرصد مخصصات مالية منتظمة وكافية لإدارة شؤون الإعلام من أجل تنظيم تلك الأحداث في نيويورك وكذلك في البلدان المختلفة من خلال مراكز الأمم المتحدة للإعلام.

وستكون إقامة نصب تذكاري دائم تكريما لائقا للملايين من ضحايا تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي. وعلينا جميعاً أن نتخذ مبادرات لكفالة ألا تنسى الأجيال القادمة عبء الأحزان والمآسي التي تحمّلها ضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي.

وتعتز الهند، التي تبرعت بمبلغ ٢٦٠ ٠٠٠ دولار، بكونها من بين المساهمين الرئيسيين في صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للشراكات – النصب التذكاري الدائم، الذي أنشئ لتلقي التبرعات من أجل تشييد النصب التذكاري.

وقد سرّني أن أستمع إلى السفير ريموند وولف عندما أشار إلى تحقيق زيادة مؤخرا في رأس مال الصندوق، ولكنني أعتقد أن الطريق أمامنا لا يزال طويلا، حيث وصلت الإيرادات الحالية إلى ما يزيد قليلا على مليون دولار، بالمقارنة مع النفقات المتوقعة لإقامة النصب التذكاري التي ستصل إلى قيمة ٤,٥ ملايين دولار.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يمضي قدما بالتبرع، فهو لا يستطيع أن يسمح لفكرة إقامة النصب التذكاري أن تبقى في طور الإعداد.

إننا نعتقد اعتقادا راسخا أنه ينبغي أن يكون هناك اعتراف حقيقي بأن تلك الجرائم المروعة ارتكبت فعلا، إلى جانب التوبة المخلصة عنها. وبناء على ذلك، نحث البلدان بقوة، ولا سيما تلك البلدان التي استفادت من تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، على التبرع بسخاء خدمة لهذه القضية النبيلة.

لقد شاركت الهند في تقديم القرار ”النصب التذكاري الدائم لتخليد ذكرى ضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي“ منذ عام ٢٠٠٧. ونحد سعداء بأن نفعل ذلك اليوم.

وفي الختام، أود أن أكرر التأكيد على ضرورة أن يقوم المجتمع الدولي بإحياء ذكرى ضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي. ولدينا فرصة لأن نحيي ذكرى الضحايا الذين عانوا من ذلك الظلم من خلال التبرع بسخاء في الصندوق الاستئماني، ويجب علينا جميعا أن نقوم بذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تشرع الجمعية العامة الآن في البت بمشروع القرار A/66/L.25 المعنون ”إقامة نصب تذكاري دائم تخليدا لذكرى ضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي“.

أعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

السيد تشانغ سايجن (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود الإعلان أنه منذ تقديم مشروع القرار، وإلى جانب قائمة الوفود المدرجة في الوثيقة A/66/L.25، تضاف البلدان الآتية إلى قائمة المشتركين في تقديم مشروع القرار: إستونيا، ألبانيا، أندورا، أوروغواي، أوكرانيا، جمهورية إيران الإسلامية، إيطاليا، بلجيكا، بلغاريا، بنما، بولندا، بيرو، بيلاروس، تيمور – ليشتي، الجبل الأسود، الجمهورية التشيكية، الجمهورية الدومينيكية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جمهورية مولدوفا، جورجيا، الدانمرك، رومانيا، ساموا، سان مارينو، سري لانكا، السلفادور، سلوفينيا، صربيا، غواتيمالا، فرنسا، فنلندا، قبرص، كازاخستان، كرواتيا، الكويت، لاتفيا، لبنان، ليتوانيا، ليختنشتاين، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، منغوليا، ناورو، النمسا، نيوزيلندا، هنغاريا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليونان.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/66/L.25؟

اعتمد مشروع القرار *A/66/L.25*، (القرار ٦٦/١١٤).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١١٩ من جدول الأعمال.

البند ١٢٦ من جدول الأعمال

الصحة العالمية والسياسة الخارجية

مذكرة من الأمين العام (A/66/497)

مشروع القرار (A/66/L.24)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): فيما يخص البند ١٢٦ من جدول الأعمال، معروض على الجمعية مذكرة من

الأمين العام يحيل بها تقريرا أعدته منظمة الصحة العالمية، وعمم في الوثيقة A/66/497.

أعطي الكلمة الآن لممثلة البرازيل لعرض مشروع القرار A/66/L.24.

السيدة فيوتي (البرازيل) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أعرض مشروع القرار A/66/L.24، المعنون ''الصحة العالمية والسياسة الخارجية''، في إطار البند ١٢٦ من جدول الأعمال.

أود شكر الأمين العام على تقديمه، بالتعاون مع المديرة العامة لمنظمة الصحة العالمية، للتقرير الوارد في الوثيقة A/66/497، والذي أعد استجابة لقرار الجمعية العامة ٩٥/٦٥، المتخذ في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. ويحدد التقرير توصيات مهمة حول تحسين تنسيق واتساق وفعالية الحوكمة في مجال الصحة العالمية ومعالجة المحددات الاجتماعية للصحة.

ويخلص التقرير إلى أن أهداف الصحة والسياسة الخارجية مترابطة بصفة أساسية لا انفصام فيها، كما جرى تسليط الضوء على ذلك في إعلان أوسلو الوزاري لعام ٢٠٠٧. ويسلم أيضا بأن التآزر المحتمل بين الإجراءات الرامية لمعالجة المشاكل الأكبر في العالم، بما في ذلك تغير المناخ والتدهور البيئي والأمراض المعدية وغير المعدية، يوفر فرصا كبيرة في مجال الصحة والتنمية، ينبغي أن تكون في صميم اهتمامات السياسة الخارجية.

في الواقع، أكدت الجمعية العامة مرارا وتكرارا على أهمية قضايا الصحة في العلاقات الدولية من خلال ضمان إيلاء اهتمام خاص للصحة في عدد من الالتزامات، مثل الأهداف الإنمائية للألفية. وجرى التأكيد في هذا العام على أهمية مسائل الصحة في أعمال الجمعية العامة باعتماد وثيقتين تمثلان علامتين فارقتين، هما، الإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) (القرار ٢٧٧/٦٥) والإعلان السياسي الأول بشأن الوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها (القرار ٢/٦٦).

ونظرا لجدية المناقشة بشأن المسائل الصحية العالمية واستمرارها وتأثيرها العالمي، فإنها تجري أيضا في كثير من المحافل المختلفة الأخرى، مثل المجالس التنفيذية للصناديق والبرامج والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس حقوق الإنسان ومنظمة التجارة العالمية، التي تؤدي دورا مركزيا.

إننا نرحب بإنشاء لجنة لانسيت المعنية بالحوكمة العالمية للصحة، بالتعاون مع جامعة أوسلو ومعهد هارفارد للصحة العالمية. وعلى مدى العامين المقبلين، تهدف اللجنة إلى وضع مجموعة توصيات محددة بشأن كيفية تحسين عمليات الحوكمة العالمية للصحة.

ونأمل في نقل هذه المناقشة إلى الجمعية العامة في عام ٢٠١٣. لقد وُضعت مبادرة السياسة الخارجية والصحة العالمية مع الالتزام بالنظر من منظور صحي إلى عمليات وإجراءات السياسة الخارجية ودراسة سبل جديدة يمكن بها للسياسة الخارجية أن تضيف قيمة إلى نتائج الصحة العالمية وتدعمها.

تشير نقاط ضعفنا المشتركة والاعتراف بالدعم المتبادل بين مسائل الصحة ومجالات السياسة الخارجية التقليدية، مثل حقوق الإنسان والمساعدة الإنسانية والتنمية المستدامة، إلى أن هنالك حاجة إلى إجراء المزيد من الاستكشاف والفهم لتلك الصلات. وينبغي أيضا توطيد الصلة التي تربط السياسة الخارجية والصحة العالمية، بغية تعزيز الصحة العالمية والتنميتين الاجتماعية والاقتصادية والحد من اللامساواة وجعل العولمة تعمل لصالح الجميع.

ويستفيد مشروع قرار هذا العام بشأن الصحة العالمية والسياسة الخارجية، بوصفه إسهاما في العملية

التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، من نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الذي عقد في عام ٢٠٠٢، والذي شدد على الترابط بين الصحة والتنمية المستدامة من خلال التركيز على موضوعين رئيسيين هما: الصحة والبيئة والصحة والكوارث الطبيعية (انظر A/CONF.199/20، المرفق). ويسلط الجزء المخصص للصحة والبيئة الضوء على الروابط المباشرة بين الصحة والبيئة. ويدعو إلى مزيد من الاهتمام بالمسائل ذات الصلة بالصحة في جدول الأعمال البيئي العالمي وبالمسائل البيئية في جدول أعمال الصحة.

وتُشجع الدول الأعضاء تعزيز إدماج الشواغل الصحية في استراتيجيات القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة ووضع سياسات للحد ليس فحسب من التأثير المضر للتدخل البشري والتدهور البيئي، ولكن أيضا من الآثار الحالية والمتوقعة لتغير المناخ على الصحة.

في الفصل الثاني من مشروع القرار، تؤكد الجمعية العامة على الدور الحاسم للصحة في التأهب لحالات الطوارئ والتصدي للكوارث الطبيعية، فضلا عن الحاجة إلى الإدماج الكامل للصحة في الاستراتيجيات الرامية إلى التقليل من مخاطر الكوارث والانتعاش المستدام. ويشجع النص الدول الأعضاء على تعزيز برامج مواجهة جميع مخاطر حالات الطوارئ الصحية والتصدي لأخطار الكوارث، ويحثها على تكثيف جهودها للتصدي للمحددات الاجتماعية لمواطن الضعف أمام الكوارث وآثارها الحالية والمتوقعة على الصحة. وأخيرا، فإنه يؤكد على أهمية تعزيز التأهب لحالات الطوارئ في النظم الصحية، بما في ذلك من خلال وضع برامج لتحصين المستشفيات وتحسين تأهبها وتوفير التدريب لموظفي الرعاية الصحية، فضلا عن الحاجة إلى تعزيز مشاركة المجتمعات المحلية في التأهب للكوارث والتصدي لها.

ومشروع القرار بشأن الصحة العالمية والسياسة الخارجية لهذا العام هو المشروع الرابع الذي سيتم النظر فيه في إطار بند جدول الأعمال هذا منذ عام ٢٠٠٨. وهو يقر بالمبادرات الدولية التي تؤثر على الصحة وتوطد العلاقة القوية بين الصحة والسياسة الخارجية.

كما أود شكر وفود إسبانيا وأستراليا وإسرائيل وإندونيسيا وأوكرانيا وأيسلندا والبرتغال وتايلند وجنوب أفريقيا وجورجيا والدانمرك وسلوفينيا والسنغال وسويسرا وفرنسا وفنلندا وقبرص وكازاخستان ولكسمبرغ ومصر والنرويج واليابان واليونان، والعديد من البلدان الأخرى التي انضمت إلى مقدمي مشروع القرار منذ تقديمه.

السيد كوينلان (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): إنني ممتن لإتاحة الفرصة لي لأتكلم اليوم، وأشكر الأمين العام على تقريره. كما أود أن أشكر الممثلة الدائمة للبرازيل على عرض مشروع القرار A/66/L.24 وعلى قيادة بلدها للمفاوضات.

لقد كانت ٢٠١١ سنة هامة بشكل خاص بالنسبة للأمم المتحدة في تعزيز سياسات الصحة العالمية وتحديد أهداف حيوية للمجتمع الدولي – خاصة فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأمراض غير المعدية. ومشروع قرار هذا العام يسلط الضوء الضروري للغاية على الصلة بين الصحة والبيئة، وبين الصحة والكوارث الطبيعية. وهذا أمر تأخر كثيراً. ونتطلع إلى اعتماد مشروع القرار هذا بتوافق الآراء.

وسوف أقتصر في ملاحظاتي الموجزة هذا الصباح على موضوع فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

بالتعاون مع الممثل الدائم لبوتسوانا، السفير تشارلز نتواغا، كان لي شرف المشاركة في ترؤس المفاوضات التي أفضت في حزيران/يونيه إلى اعتماد الإعلان السياسي بشأن

فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (القرار ٦٥/٢٧٧، المرفق)، الذي حدد المجتمع الدولي فيه لأول مرة أهدافاً طموحة ومحددة زمنياً للوقاية والعلاج. ويرى برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أن هذا الإعلان ينبغي أن يمثل حجر زاوية في التزام دولي بالقضاء على وباء الإيدز نهائياً، ولكن هذا لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال تمويلنا، نحن المجتمع الدولي، للاستجابة الضرورية.

ويجب ألا تغيب عن بالنا فداحة الخطر الذي نواجهه. فقد بذلت جهود هائلة للسيطرة على أسوأ ما في الوباء أصلاً، ولكن لم نتمكن من القضاء عليه بعد. وهناك زهاء ٣٤ مليون شخص أصيبوا بهذا المرض، وخاصة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وظهرت ٢,٧ مليون إصابة جديدة في العام الماضي، ومات قرابة مليوني شخص، ومرة أخرى معظمهم في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وهناك أكثر من ٤٠٠ ٧ إصابة تحدث كل يوم – منها ٠٠٠ ١ من الأطفال الرضع. وسيصاب بهذا المرض زهاء ٠٠٠ ١ شخص أثناء اجتماعنا هنا اليوم في الجمعية العامة. ولا يتلقى العلاج سوى أقل من نصف أولئك المستحقين للعلاج بالعقاقير المضادة. ففي مقابل كل شخص جديد يتلقى العلاج، يصاب شخصان آخران. ومن البديهي أن هذا المرض لم يُدحر.

وفي الإعلان السياسي، التزمنا بخفض معدلات انتقال فيروس نقص المناعة البشرية عن طريق الاتصال الجنسي بنسبة ٥٠ في المائة بحلول عام ٢٠١٥؛ والتزمنا بخفض معدلات انتقال فيروس نقص المناعة البشرية بين متعاطي المخدرات بالحقن بنسبة ٥٠ في المائة بحلول عام ٢٠١٥؛ والحد من الوفيات بمرض السل بنسبة ٥٠ في المائة في الأشخاص المتعايشين مع نقص المناعة البشرية. والتزمنا بالقضاء على انتقال العدوى من الأم إلى الطفل بحلول عام ٢٠١٥ ومضاعفة العلاج بالعقاقير المضادة ليصل إلى ١٥ مليون شخص بحلول عام ٢٠١٥. والتزمنا أيضاً بسد الفجوة العالمية في الموارد المخصصة لمكافحة الإيدز بحلول عام ٢٠١٥ والوصول بالاستثمارات السنوية العالمية البالغة ٢٢ بليون دولار إلى ٢٤ بليون دولار في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل.

قد تبدو هذه الأهداف طموحة للغاية، ولكنها قابلة للتحقيق. نعم، يمكن تحقيقها لأن علم الوقاية من الإيدز شهد تقدماً كبيراً، فأصبحنا نعرف أكثر عن هذا المرض ونعرف كيف نقدم ما يلزم من الخدمات الصحية والعلاج والرعاية والدعم. وكما قال آخرون، لا جدال في أنه بمقدورنا أن ننتج جيلاً جديداً بمنأى عن خطر فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ولكن لا يمكننا أن نفعل ذلك بدون الإرادة والضمير الذي يملي علينا أن نفعل ذلك.

لقد التزمت أستراليا بالقيام بدورها للمساعدة في تحقيق الأهداف الطموحة. وسوف نضيف إلى البليون دولار التي استثمرناها خلال السنوات القليلة الماضية. وفي هذا العام، سنقدم ١٥٢ مليون دولار أخرى، بما في ذلك إلى أقرب جيراننا في بابوا غينيا الجديدة وإندونيسيا والبرامج الإقليمية في منطقة المحيط الهادئ. وسيكون هذا في إطار زيادة الاعتمادات المخصصة للصحة خلال السنوات الخمس القادمة في إطار المساعدة الإنمائية بقيمة ٤ بلايين دولار تقريباً.

وبطبيعة الحال، لكل بلد وكل منطقة سياق فريد ومجموعة تحديات. وقد أعد برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز إطاراً جديداً للاستثمارات المخصصة لمكافحة الإيدز، وتركز على الاستراتيجيات القوية الأثر والعالية القيمة الرامية إلى تحقيق الأهداف التي حددناها لأنفسنا في الإعلان السياسي لهذا العام. وقد أعلن عن هذا الإطار في اليوم العالمي للإيدز،

الموافق ١ كانون الأول/ديسمبر. ويدعو البلدان إلى الاستثمار في ستة من الأنشطة البرنامجية الرئيسية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية، والقيام بذلك بصورة تتناسب مع حجم السكان المتأثرين المعنيين. ونشجع البلدان على الاستجابة لهذه المشورة بغية تعظيم أثر استثماراتها. ويجب أن يكون الهدف إحداث تحول في الاستجابة العالمية لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

السيد سلام (لبنان) (تكلم بالإنكليزية): يسرني ويشرفني أن أدلي ببيان باسم مجموعة آسيا والمحيط الهادئ بشأن البند ١٢٦ من جدول الأعمال، ”الصحة العالمية والسياسة الخارجية“.

في البداية، أود أن أعرب عن خالص تقديرنا للأمين العام على إحالة تقرير منظمة الصحة العالمية (A66/497، المرفق) تحت هذا البند من جدول الأعمال. ومشروع القرار A/66/L.24 بشأن الصحة العالمية والسياسة الخارجية يمثل المرة الرابعة التي ينظر فيها مثل هذا النص في الجمعية العامة، ويسرنا أن نلاحظ أن التقرير قد استفاد كثيراً من التركيز المتزايد للجمعية العامة على موضوع الصحة العالمية.

وتناول التقرير أيضاً وبشكل متعمق وشامل التنسيق المتزايد وتلاقي الأفكار والتكافل في مجالي الصحة العالمية والسياسة الخارجية. وقد تجلى ذلك في التدابير التي اتخذتها الحكومات، وفي العديد من المبادرات والمشاريع والصكوك والبرامج التي استحدثتها المنظومة المتعددة الأطراف وعززتها. وفي نفس الوقت، فإن الاستنتاجات الواردة في التقرير تقر عن حق باستمرار الحاجة إلى معالجة السياسة الخارجية لمسائل الصحة العالمية، وزيادة الترابط بين السياسات الصحية والسياسات الخارجية، واعتماد استجابات أكثر كلية وشمولاً ومتعددة القطاعات إزاء المسائل المتعلقة بالصحة والتنمية الاجتماعية – الاقتصادية الأوسع نطاقاً.

لقد تابعت مجموعة آسيا والمحيط الهادئ بشكل وثيق المفاوضات بشأن مشروع القرار المعروض علينا اليوم، وتود أن تعرب عن تقديرها لمجموعة مقدميه الرئيسيين – ولا سيما البرازيل كميسر للمفاوضات – على جهودهم وقيادتهم. ونقر كذلك بأن مشروع القرار يتناول المسألتين الفرعيتين الصحة والبيئة والصحة والكوارث الطبيعية بشكل مناسب ووثيق الصلة بالموضوع للغاية.

ويولي مشروع القرار أهمية للتدابير العملية في هذين المجالين، من حيث تشجيع وتعزيز بناء الثقة والنظم الصحية الوطنية وتعميم التغطية الصحية والتأهب والاستجابة للحالات الطارئة، ونقل المعرفة والخبرة وتشاطر أفضل الممارسات. وتلك تذكرة مهمة بأن الالتزام السياسي على الصعيد الدولي أمر واجب إن أردنا أن نجني منافع ملموسة لإنجاز طويل الأجل لأهداف الصحة العالمية.

ويؤكد مشروع القرار أيضاً أن تحقيق أهداف الصحة العالمية لا يمكن أن يكون منفصلاً عن حماية وتعزيز حقوق الإنسان والسلام والأمن والتنمية المستدامة.

وفي العام المنصرم، اعتمدت الجمعية العامة وثيقتين تاريخيتين – الإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (القرار ٢٧٧/٦٥، المرفق) والإعلان السياسي بشأن الوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها (القرار ٢/٦٦). وكانت المفاوضات بشأن الوثيقتين مكثفة وذات أثر قوي، وأفضت إلى إعراب الجمعية العامة بوضوح من خلال هاتين الوثيقتين، أولاً، عن الأهمية التي توليها لتحقيق أهداف الصحة العالمية، ثانياً، التزامها السياسي بالاضطلاع بدور حاسم في تحقيق تلك الأهداف.

وختاماً، أود التأكيد على أن مجموعة آسيا والمحيط الهادي ستبقى ملتزمة تماماً بالعمل مع شركائها في تعزيز الصحة العالمية. والأهم من ذلك، أننا نود أن نعلن عن استمرار دعمنا للإبقاء على الدور النشط والمحوري للأمم المتحدة فيما يتعلق بالشواغل الصحية. ونتطلع مرة أخرى إلى اعتماد مشروع القرار بدون تصويت.

السيدة دافيدوفيتش (إسرائيل) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالإعراب عن تقدير إسرائيل للأمين العام على تقديمه لتقرير منظمة الصحة العالمية عن الصحة العالمية والسياسة الخارجية (A/66/497). ويوضح التقرير أن المسؤولية عن إدماج أهداف وغايات الصحة العالمية في سياستها الخارجية تقع على عاتق كل حكومة. وينبغي أن تتصدر هذه الاعتبارات جدول الأعمال الدولي.

والصلة بين الازدهار والصحة والأمن واضحة. ويساعد تعزيز الصحة العالمية على الحد من الفقر وعدم المساواة، وتعزيز الاستقرار والأمن، ويضع الأساس لتحقيق التقدم والنمو الاقتصاديين. وتقع هذه القضايا في صميم مهمة الأمم المتحدة.

وينبغي لنا أن نواجه تحديات الصحة معا. فالأمراض لا تميز ولا تعرف الحدود الدولية. وبوسع أزمة صحية في بلد ما أن تنتشر بسهولة في البلدان الأخرى المجاورة في المنطقة ذاتها، بل وفي خارجها في كثير من الأحيان. والدول لا تملك دائما القدرة على مواجهة الأزمات الصحية بمفردها. وتتسم العديد من المسائل الصحية الكبرى التي نواجهها اليوم بنطاقها العالمي وتتطلب استجابات عالمية.

لقد ظل تعزيز الصحة دائماً أولوية بالنسبة لدولة إسرائيل، وهو أحد القيم اليهودية التوجيهية. ويصلي اليهود ثلاث مرات في اليوم في جميع أنحاء العالم، ليس فقط من أجل الحفاظ على صحتهم بل من أجل الحفاظ على صحة جميع الناس. وفي سياق التقاليد اليهودية، هناك توجيهات واضحة بأنه ينبغي أن يعمل الناس من أجل تحسين صحة جميع من حولهم.

ويتجلى ذلك المبدأ بوضوح في دولة إسرائيل. فعند إنشاء دولة إسرائيل في عام ١٩٤٨، كانت هناك بنية تحتية صحية وطنية هامة قائمة بالفعل. وقد ركزنا على إيجاد حلول مبتكرة وفعالة من أجل التصدي لمجموعة من التحديات الصحية التي تواجه شعبنا الذي يتسم بالتنوع. وفي الواقع فقد اضطلعت إسرائيل بدور رائد فيما يتعلق بممارسة الرعاية الصحية الشاملة، ولطالما استخدم نظامنا الصحي باعتباره نموذجا لبلدان أخرى عديدة.

وعلى مدى عقود عديدة، ظلت إسرائيل تقدم ما لديها من خبرات وتكنولوجيا ومهارات طبية وتدريب في مجال الصحة للبلدان النامية. وتضطلع بالكثير من هذا العمل الوكالة الوطنية لإسرائيل المعنية بالتعاون الدولي من أجل التنمية – ماشاف – بالشراكة مع وزارة الصحة والمجتمع المدني والقطاع الخاص.

وأود أن أقدم بعض الأمثلة القليلة على العمل الذي اضطلعت به وكالة ماشاف مؤخراً. ففي موسم الربيع الماضي، شيدت إسرائيل، في إطار الشراكة مع حكومة هايتي، وحدة الطوارئ والصدمات في مستشفى جوستنيان في كاب هايسيان. وبالإضافة إلى توفير جميع المعدات الطبية والدعم المالي لإنشاء ذلك المركز الفريد، أشرفت إسرائيل على التدريب المتخصص للمهنيين الصحيين الذين يعملون على تشغيل المركز. وازداد بشكل ملحوظ وصول الشعب الهايتي إلى الرعاية الطبية ذات الجودة العالية في مجال الصدمات وغيرها من الاحتياجات الطارئة الطبية. ويستطيع المركز توفير سعة أكبر لتقديم الخدمات فيما لو حدثت حالات مؤسفة من الكوارث الصحية في المستقبل.

وتشارك إسرائيل بنشاط في الحد من وفيات الأطفال وتحسين صحة الأم في غانا. ونتولى إدارة شبكة من العيادات المخصصة لخدمة المجتمعات المحلية في مرحلة ما بعد الولادة ورعاية الرضّع الأصحاء، وهي عيادات أنشئت في بادئ الأمر لرعاية الأمهات والأطفال في إسرائيل. وتعمل هذه العيادات التي تعرف باسم ''تبات شلاف'' الذي يعني بالعبرية ''قطرة الحليب'' على خدمة الأمهات والرضّع خلال السنوات الخمس الأولى من حياة الطفل. كما توفر الإرشاد للأمهات وتكفل حصول الأطفال على جميع التحصين اللازم ورصد نموهم.

وفي عام ٢٠١٢ ستنشئ إسرائيل وحدة للغسيل الكلوي في فريتاون. ومن شأن المشروع أن يجنب الآلاف من مرضى الغسيل الكلوي الاضطرار إلى السفر إلى الخارج لتلقي العلاج الباهظ التكلفة.

وعلى مدى أكثر من ٥٠ عاما، دعمت إسرائيل عيادات العيون في البلدان التي لا تتوفر فيها مرافق صحية كافية. ويسافر أطباء العيون الإسرائيليون في جميع أنحاء العالم النامي لعلاج الأشخاص الذين يعانون من العمى وضعف النظر نتيجة للماء الأزرق والصدمات وسوء التغذية والعدوى. وقد أنشئت عيادات في جميع أنحاء العالم – في ليبريا وكينيا وملاوي وموريتانيا وموزامبيق وناميبيا وزمبابوي، وجورجيا وسري لانكا وفييت نام وأوزبكستان وغيرها الكثير.

وتدرك الحكومة الإسرائيلية بأن بناء شراكات قوية مع المجتمع المدني يعدّ أمراً أساسياً لبلوغ الأهداف الصحية العالمية. وتعمل المنظمات الإسرائيلية غير الحكومية بنشاط ملحوظ للغاية من أجل تحسين صحة الناس في جميع أنحاء العالم. ومن بين هذه المنظمات ''إنقاذ قلوب الأطفال'' التي تم اعتمادها من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وفي غضون السنوات الـ ١٥ الماضية تمكنت المنظمة من معالجة أكثر من ٢ ٧٠٠ طفل يعانون من الأمراض الروماتيزمية وأمراض القلب الخلقية. وقد تم جلب هؤلاء الأطفال إلى إسرائيل من جميع أركان العالم الأربعة، ومعظمهم من الشرق الأوسط.

إن إسرائيل، بوصفها من مقدمي مشروع القرار الهام هذا (A/66/L.24)، ستواصل الاضطلاع بدور نشط في النقاش الدائر بشأن التداخل بين الصحة العالمية والسياسة الخارجية. وفيما يتعلق بهذه المسألة، فإن التحديات الماثلة أمامنا واضحة. كما أن الحاجة إلى اتخاذ إجراءات واضحة هي الأخرى. وتقع على عاتقنا مسؤولية بعث الروح في كلمات مشروع القرار المعروض علينا. ولنتعهد معا بتحسين صحة جميع الأسر، وجميع المجتمعات وجميع الأمم، وبأن نضع الأساس لبناء كوكب أكثر أمنا ورخاءً وسلاما.

السيد تاكاهاشي (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد اليابان البيان الذي أدلى به ممثل لبنان باسم مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ. ويود وفد بلدي في هذا الوقت أن يدلي ببيان على سبيل المتابعة للبيان الذي أدلى به في العام الماضي (انظر A/65/PV.61).

فعلى الرغم من أنه لم يبق سوى القليل من الوقت بين الآن والموعد المستهدف لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، لا تزال هناك تحديات كثيرة في مجالات مثل صحة الأم والمياه والصرف الصحي، والتي تتطلب المزيد من الجهد من جانبنا حتى تتحقق تلك الأهداف. وقد ركزت حكومتنا على تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية ذات الصلة بالصحة، بوصفها إحدى الركائز الأساسية لسياستنا الدبلوماسية.

وتناقش حكومة اليابان بشكل نشط تسريع الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، فضلاً عن توقّع الحاجة إلى وضع أهداف لما بعد عام ٢٠١٥. وقمنا بتنظيم

اجتماع متابعة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية في حزيران/يونيه ٢٠١١ وتنظيم حدث وزاري بشأن الأهداف الإنمائية للألفية على هامش افتتاح الدورة الحالية للجمعية العامة في أيلول/سبتمبر. وتناولنا في اجتماع المتابعة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية المعقود في حزيران/يونيه على وجه التحديد، موضوع جدول أعمال الصحة العالمية في إحدى الجلسات الجانبية الأربع، واغتنمنا تلك الفرصة لتعميق النقاش فيما يتعلق بكيفية تضييق الفجوة بين الحالة الصحية الراهنة وإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية ذات الصلة بالصحة.

وبالإضافة إلى ذلك، ناقشنا كيفية مواجهة الأمراض غير المعدية وتعزيز النظم الصحية. وعلاوة على ذلك، قرر بلدنا في آب/أغسطس توفير مبلغ ٥ بلايين ين في شكل قروض للتحصين من شلل الأطفال في جمهورية باكستان الإسلامية، بالتعاون مع مؤسسة بيل وميليندا غيتس. وقد شجعت تلك المساعدة الإنمائية الدولية الرسمية على تعبئة الموارد المالية من القطاع الخاص وتحقيق دعم فعال وواسع النطاق لهذا المشروع. بالإضافة إلى ذلك، عمدنا في اليوم العالمي لمرض شلل الأطفال إلى تنظيم سلسلة من الفعاليات ذات الصلة بالصحة، بما في ذلك عقد اجتماع رفيع المستوى بشأن الصحة العالمية، بهدف الإسراع في تنفيذ تدابير مماثلة لجهود استئصال شلل الأطفال التي بذلت بالتعاون مع مؤسسة بيل وميليندا غيتس. وبهذه الطريقة، فقد عززنا أكثر من أي وقت مضى التزامنا في مجال الصحة العالمية.

وفي سبيل إيجاد حل ثابت للمسائل من قبيل الأمراض غير المعدية، التي تمت مناقشتها في اجتماع رفيع المستوى في وقت سابق، فإن من المهم بالنسبة لنا تقاسم خبرات البلدان المتقدمة في مجال تعزيز النظم الصحية. علاوة على ذلك، فإن من المفيد معالجة المسائل الصحية كالأمراض المعدية من وجهة نظر الأمن البشري، الذي يركز على الإنسان الفرد، على نحو ما تم وصفه في تقرير الأمين العام عن الأمن البشري في العام الماضي (A/64/701).

ولا يزال العالم يواجه العديد من التحديات في مجال الصحة العالمية، وبالتالي يتطلب تعاون الجميع في المجتمع الدولي.

وفي هذا الصدد، من الهام أن نستمر في تعميق المناقشات المتعلقة بالصحة العالمية والسياسة الخارجية. وستواصل اليابان المشاركة بنشاط في تلك المناقشات.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في مناقشة البند ١٢٦ من جدول الأعمال.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/66/L.24. أعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

السيد تسانغ سايجن (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، وعلاوة على الوفود الواردة أسماؤها في الوثيقة A/66/L.24، أصبحت البلدان التالية من مقدميه: الأرجنتين، ألبانيا، أندورا، بوركينا فاسو، البوسنة والهرسك، تيمور – ليشتي، جزر البهاما، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جمهورية مولدوفا، الجبل الأسود، رومانيا سان مارينو، صربيا، كوستاريكا، ليتوانيا، ليختنشتاين، مدغشقر، المملكة العربية السعودية، منغوليا، موناكو.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع القرار A/66/L.24؟

اعتمد مشروع القرار A/66/L.24 (القرار ٦٦/١١٥)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): طلب أحد الممثلين الكلمة لشرح موقفه من القرار الذي أتخذ للتو. وأود أن أذكره بأن مدة البيانات محدودة بعشر دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد مستحكم (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): إن تعزيز الصحة وكفالة حق جميع الشعوب في أعلى مستوى من الصحة البدنية والعقلية هي من بين تلك المثل النبيلة التي تستحق المزيد من الاهتمام والتعاون الدوليين.

ومع ذلك، لا نستطيع، فيما يتعلق بالقرار ٦٦/١١٥، أن نرحب بنص يتضمن لغة بشأن مسائل تتناقض مع قيمنا الثقافية والدينية. ولذلك ننأى بأنفسنا عن الفقرة الرابعة من ديباجة هذا القرار.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ١٢٦ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ١٥ من جدول الأعمال (تابع)

ثقافة السلام

مشروع القرار (A/66/L.23)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة عقدت مناقشة بشأن البند ١٥ من جدول الأعمال، المعنون ''ثقافة السلام''، في جلستيها العامتين ٣٤ و ٣٥ المعقودتين في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، ''ثقافة السلام''.

أعطي الكلمة لممثل بنغلاديش لعرض مشروع القرار A/66/L.23.

السيد مؤمن (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الدول المشاركة في تقديمه، يشرفني أن أقدم في دورة هذا العام مشروع القرار A/66/L.23، المعنون ''متابعة تنفيذ الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بثقافة السلام''، المؤرخ ٥ كانون الأول/ديسمبر. وبعد تقديم مشروع هذا القرار، وفضلا عن بلدي، انضمت البلدان التالية إلى قائمة مقدمي مشروع القرار: الاتحاد الروسي، أفغانستان، إندونيسيا، بوركينا فاسو، بيلاروس، البوسنة والهرسك، تركمانستان، توغو، جزر البهاما، سنغافورة، الصين، غواتيمالا، غيانا، الفلبين، فييت نام، الكاميرون، ماليزيا، مصر، ملديف، نيبال، منغوليا، والهند.

وما برح مشروع القرار هذا يُقدم ويُعتمد في كل سنة بتوافق الآراء منذ عام ٢٠٠١. ويبين ذلك التزام المجتمع العالمي بأسره بجعل العالم آمنا من أجل الأجيال القادمة. وأود هنا أن اقتبس من البيان الذي أدلت به رئيسة وزراء بلدي الشيخة حسينة خلال المناقشة العامة للأمم المتحدة هذا العام:

> ''أعتقد أن السلام هو أساس التنمية. وأعتقد أيضا أن السلام يسود عندما تسود العدالة. وهكذا، فقد وجدت العدالة من أجل السلام مكانها في السياسة المحلية والخارجية لحكومتي وأسهمت في تعزيز المثل العليا العلمانية والديمقراطية والتقدمية لبنغلاديش ... كما أدعو (الدول الأعضاء) إلى دعمها للقرار السنوي الرئيسي المقدم من بنغلاديش المتعلق بثقافة السلام، الذي شرعت في تقديمه عام ٢٠٠٠، أثناء فترة رئاستي الأولى لمجلس الوزراء'' (A/66/PV.22, pp. 53 and 56).

إن ثقافة السلام هي مجموعة من القيم والمواقف وأنماط السلوك وأساليب الحياة التي ترفض العنف وتمنع نشوب الصراعات عن طريق الحوار والتفاوض بين الأفراد والجماعات والدول. ونعتقد أن جميع الصراعات والتعصب والحروب وسوء التفاهم تنبثق عن عقلية لم تثرها قيم الحياة الراقية والتسامح والإحساس باحترام التنوع. نعتقد اعتقاداً راسخاً بأنّ نظاماً عالمياً مستوفياً ثقافة السلام يؤدي إلى بلوغ أهدافنا الإنمائية، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

ونرى أن هناك قيمة كبيرة في مبادئ التسامح واحترام التنوع والديمقراطية والتفاهم. وأيدت الدول الأعضاء هذه المُثل العُليا في إعلان وبرنامج العمل بشأن ثقافة السلام لعام ١٩٩٩ (القرار ٥٣/٢٤٣). وتشرفت بنغلاديش بتوجيه تلك العملية. ونرى أنه من الهام أن نستمر في الحوار والوساطة فيما بين الحضارات وتهيئة العقلية والبيئة المؤاتين للتسامح واحترام التنوع والقيم الثقافية، إذ أن معظم الصراعات والحروب تبدأ في القلوب.

لقد انقضت سنة منذ نهاية العقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف من أجل أطفال العالم، في عام ٢٠١٠. وأرى أن الممارسة التي امتدت لعشر سنوات قد تركت أثرا في نفوسنا فيما يتعلق بإيجاد عالم يرفرف فيه السلام على الجميع، ولا سيما من أجل الأطفال، الذين هم مستقبلنا. وعلينا الآن أن نسعى جاهدين لتغيير عقليتنا كي نبني عالما يسوده السلام.

وأرى أنه ينبغي لنا في الأيام المقبلة أن نركز على التنفيذ. ويحظى برنامج العمل بتأييد عالمي. ولدي إيمان عميق بأن مشروع القرار المعروض علينا سيعزز ثقافة السلام في ثمانية من مجالات التعاون. ويتمثل أحد المجالات التي ينبغي التشديد عليها في توعية الجماهير ونشر معلومات عامة عن ثقافة السلام. وينبغي أن تطلق إدارة شؤون الإعلام استراتيجية إعلامية خاصة لتعزيزها. وتحقيقا لذلك المقصد، أعتقد أن من الضروري أن تقوم الإدارة بتعزيز الوعي بثقافة السلام في حدود الموارد المتاحة لها، ومن الممكن أن يتطرق ممثلوها إلى المفاهيم ذات الصلة بثقافة السلام خلال مداولاتهم في مختلف المنتديات. أما على المستوى الوطني، فيمكن أن تعمل فرادى الحكومات على تعزيز ثقافة السلام، مستخدمة في ذلك الوثائق المطبوعة والإلكترونية بالتعاون مع الوزارات ذات الصلة. ويكتسي التنسيق السليم فيما بين مختلف وكالات الأمم المتحدة أهمية حيوية. ونطلب إلى اليونسكو ولجنة بناء السلام أن تعتمدا برامج العمل ذات الصلة على الصعيد القُطري.

ونود أن نعرب عن عميق امتناننا لجميع الجهات المعنية التي أسهمت، ولا تزال تسهم، في تعزيز ثقافة السلام. ونتقدم بالشكر الخاص إلى اليونسكو، الوكالة الرائدة في الاضطلاع بالبرامج التي تعزز هذه الفكرة في كل أنحاء العالم. ونتقدم بخالص الشكر أيضا إلى المنظمات غير الحكومية وأعضاء المجتمع المدني الذين ينشرون فكرة ثقافة السلام عبر العالم. وكذلك فإن الأوساط الأكاديمية ووسائط الإعلام تؤدي دورا هاما في هذا المسعى. وينبغي أن نستمع إليهم أولا ومن ثم نتخذ التدابير المناسبة لتحسين حياتهم.

لقد أدخلت بعض التغييرات على مشروع قرار هذا العام فيما يتعلق بمتابعة تنفيذ الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بثقافة السلام. فقد أضفنا فقرة جديدة في الديباجة وواحدة في المنطوق.

وبمعزل عن تلك التعديلات أجرينا تعديلات على فقرتين أخريين. ففي الفقرة السادسة عشرة الجديدة من الديباجة، نرحب باعتماد المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، في دورته السادسة والثلاثين، برنامج العمل من أجل ثقافة السلام واللاعنف.

وفي الفقرة ٣ الجديدة، تشجع الجمعية العامة

”كيانات منظومة الأمم المتحدة على القيام، حسب الاقتضاء وفي إطار ولايتها القائمة، بدمج مجالات العمل الواردة في برنامج العمل في برامج أنشطتها التي تركز على النهوض بثقافة السلام واللاعنف على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي“.

والفقرة ١٢ واحدة من الفقرتين المعدلتين. وقد عدلت نص الفقرة ١١ السابقة. وإن الجمعية العامة، في هذه الفقرة،

”تؤكد الدور الذي تؤديه منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في تعبئة كافة أصحاب المصلحة المعنيين داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها من أجل دعم التنوع الثقافي والحوار بين الثقافات وثقافة السلام، وتدعو منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة إلى مواصلة تعزيز الاتصال والتوعية، بسبل منها الموقع الشبكي لثقافة السلام من أجل النهوض بأهداف برنامج العمل الذي اعتمد مؤخرا على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي“.

والفقرة المعدلة الثانية والأخيرة هي الفقرة ١٤، التي دمجت نصي الفقرتين ١٣ و ١٤ السابقتين. وإن الجمعية العامة، في الفقرة ١٤ المعدلة،

”تدعو الأمين العام إلى القيام، في حدود الموارد المتاحة وبالتشاور مع الدول الأعضاء ومع مراعاة الملاحظات التي تبديها منظمات المجتمع المدني، باستكشاف آليات واستراتيجيات لتنفيذ الإعلان وبرنامج العمل، وإلى بذل المساعي في مجال التوعية لزيادة الوعي العالمي ببرنامج العمل وبمجالات عمله الثمانية بهدف تنفيذهما“.

وبعد استقلال بنغلاديش مباشرة في عام ١٩٧١ تبنى الأب المؤسس لأمتنا، بنغبانضو شيخ مجيب الرحمن، سياسة قائمة على مبدأ ”الصداقة تجاه الجميع ولا عداوة تجاه أحد“ في ممارسة العلاقات الدولية للبلد. وذلك المبدأ اهتدينا به دائما في تحسين علاقاتنا مع البلدان في كل أرجاء العالم، لا سيما مع جيراننا. ويواصل حفظة السلام من بلادي مساعدة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، مضحين بحياتهم في بعض الأحيان، في أنحاء مختلفة من العالم حيث يعملون في مناطق وعرة من أجل إرساء أسس السلام في المقام الأول. كما يحملون في وجدانهم فكرة ثقافة السلام التي يسخرونها في أعمالهم.

وتواصل بنغلاديش الاضطلاع بمسؤولياتها كعضو في لجنة بناء السلام. وإننا نؤمن بأن إشاعة ثقافة السلام تشكل مفتاح استدامة السلام في مجتمعات ما بعد الصراع. وحتى في المجتمعات التي تنعم بالسلام أو المجتمعات التي يبدو أنها تنعم بالسلام، يجب علينا أن نتبنى تلك الفكرة حتى لا يفكر أي أحد في انتهاك السلام.

ختاما، أود أن أعرب عن عميق امتناننا لجميع الدول الأعضاء التي أبدت تضامنها معنا بتبني مشروع القرار السنوي طيلة الإحدى عشرة سنة الماضية. واسمحوا لي بأن أعرب أيضا عن شكرنا لجميع الدول الأعضاء التي اتخذت موقفا ايجابيا تجاه مشروع القرار. وحقيقة أن هذا النص قد اعتُمد بتوافق الآراء سنة تلو الأخرى لمصدر تشجيع عظيم لوفد بنغلاديش لدى الأمم المتحدة.

ونظرا للقيود المفروضة على الوقت تعذر على وفود كثيرة أن تشارك في تقديم مشروع القرار هذا. ولذلك أرجو من زملائي من الوفود الأخرى أن تتبنى مشروع القرار بإعلان تأييدها الثمين له الآن.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/66/L.23، المعنون ”متابعة تنفيذ الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بثقافة السلام“.

وأعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

السيد جانغ سيجين (إدارة الجمعية العامة وتنظيم المؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه، بعد تقديم مشروع القرار A/66/L.23 إلى الجمعية، وبالإضافة إلى

البلدان المدرجة في تلك الوثيقة، انضمت البلدان التالية إلى مقدميه: الجمهورية الدومينيكية، غيانا، الفلبين، المملكة العربية السعودية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع القرار A/66/L.23؟

اعتُمد مشروع القرار A/66/L.23 (القرار ٦٦/١١٦).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل الاتحاد الروسي.

السيد ربكوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): دأب الاتحاد الروسي تقليديا على تبني قرار الجمعية العامة بشأن ثقافة السلام. ونحن مقتنعون بأن الشروط الأساسية لتحقيق السلام الدائم، في عصر العولمة هذا، تكمن في التفهم المتبادل واحترام تنوع الثقافات والتقاليد والممارسات الدينية للناس، فضلا عن الإجراءات الجماعية المتفق عليها في ذلك الصدد من قبل جميع الأعضاء الحريصين في المجتمع الدولي.

إن الجهود المبذولة لتعزيز ثقافة السلام عنصر هام من التعاون فيما بين جميع الثقافات والحضارات. وفي ضوء الاضطرابات التي تعصف بعالم اليوم، يكتسي الحوار والتعاون بين الأديان والثقافات أهمية خاصة.

وقد دأب الاتحاد الروسي على تأكيد أن التعصب الطائفي والديني المقترن بممارسة النفوذ في المجالات الاقتصادية أو السياسية أو مجالات التنافس الأخرى يمكن أن يفضي إلى حالات خطيرة. وفي ذلك السياق تزداد الحاجة إلى أفكار ومذاهب ترتكز على وحدة جميع القيم التقليدية للجنس البشري.

في آذار/مارس اعتمد مجلس حقوق الإنسان، في دورته السادسة عشرة، بمبادرة من الاتحاد الروسي، القرار ١٦/٣ المعنون ”تعزيز حقوق الإنسان وحرياته الأساسية عن طريق تحسين فهم القيم التقليدية للبشرية“ (A/HRC/RES/16/3). وبتقديمنا مشروع القرار ذاك انطلقنا من أساس أن حقوق الإنسان ملك للبشر كافة ولكل شخص بصورة فردية، بدون تعصب أو تمييز من أي نوع.

ونحن مقتنعون بأن العامل الأساسي في ذلك السياق هو إدراك أننا متحدون بالقيم المستمدة من الأديان والعادات والتقاليد والمعايير الأخلاقية والسلوك القويم – وبعبارة أخرى، القيم التقليدية التي ترتكز عليها الحضارة الإنسانية. وتلك القيم لا تقبل التقسيم إلى قيم غربية أو شرقية أو أفريقية أو آسيوية أو أوروبية. وهي تشمل فئات مثل الحق في الحياة والحماية من التعذيب والتسامح واحترام الذات ومسؤولية الشخص تجاه محبيه والعمل بهمة.

والقائمة تطول، ولكن من الصعب على أي شخص أن يجادل حول الأهمية الحاسمة لتلك القيم. وهذا الأساس الأخلاقي للحياة المعاصرة في المجتمع هو العروة الوثقى التي تربط بين الأمم والشعوب والجماعات الطائفية.

وإن الاتحاد الروسي لعلى اقتناع بأن إدراك الروابط بين حقوق الإنسان والقيم الإنسانية التقليدية سيعطي ثقلا أعظم لمفهوم حقوق الإنسان في أعين الذين يتمتعون بتلك الحقوق.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت المرحلة الحالية من نظرها في البند ١٥ من جدول الأعمال.

برنامج العمل

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أود أن أسترعي انتباه الأعضاء إلى موعد تعليق الدورة الحالية. يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة، في جلستها العامة الثانية المعقودة في

١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، قررت أن الدورة السادسة والستين ستعلق يوم الثلاثاء، ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. ولكن نظراً للأعمال التي لا يزال يتعين القيام بها في هذا الجزء من الدورة، أود أن أقترح على الجمعية إرجاء موعد وقف أعمال الدورة الحالية إلى يوم الخميس، ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.

إذا لم يكن هناك أي اعتراض، هل لي أن أعتبر أن الجمعية توافق على هذا الاقتراح؟

تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٠.